المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

إستراتيجية تطوير التربية العربية
سلسلة الكتاب التربوي
« رؤى وأفكار »

الكتاب الخامس :
الاستراتيجية
(وثائق مرجعية)

تونس 2008

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

استراتيجية تطوير التربية العربية
سلسلة الكتاب التربوي
« رؤى وأفكار »

الكتاب الخامس : الاستراتيجية
(وثائق مرجعية)

الإشراف العام :

الأستاذ الدكتور المنجي بوسنينة
مدير عام
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الدكتور / محمد أحمد الشريف
أمين
جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

المحررون

الدكتور / ميلود عبد السلام حبيبي
الدكتور/ علي الهادي الحوات
الأستاذة / حياة الرزقي وادي

الدكتور /عبدالله محمد الزروق
الاستاذ / أسعد أحمد المسعودي
الأستاذ / محمد عمران الحكيمي

إستراتيجية تطوير التربية العربية : سلسلة الكتاب التربوي «رؤى وأفكار» / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؛ جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ـ تونس · المنظمة... ؛ جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، 2008 ـ ص 136.

ت / 2008 / 11 / 27

I.S.B.N. : 978 - 9973 - 15 - 270 - 1

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الفهرست

المحتويـــات	الصفحة
مقدمة عامة	5
مقدمة الكتاب	8
أولا : المبادئ	9
1 – مفهوم الاسراتيجية	9
2 – اعتبارات استندت إليها الاستراتيجية	11
3 – مبادئ الاستراتيجية	13
ثانيا : عناصر الاستراتيجية	27
ثالثاً : أولويات الاستراتيجية المقترحة	33
1 – تطوير التعليم الأساسي	36
2 – تنويع التعليم الثانوي	38
3 – تطوير التعليم العالي	42
4 – التكامل بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية	45
5 – تطوير الإدارة التربوية	48
6 – تطوير إعداد المعلمين	49

رابعا: مراحل تنفيذ الاستراتيجية 50

خامسا : تعليق عام على الاستراتيجية 51

سادسا : المتابعة ووسائل التنفيذ 53

سابعا : مراجعة وتحديث الاستراتيجية 55

1 – دواعي المراجعة والتحديث 55

2 – مراجعة الاستراتيجية 59

3 – تحديث الاستراتيجية 62

ثامنا : نماذج لوثائق الاستراتيجية 65

1 –نموذج من المجلد الأول 67

2 –نموذج من المجلد الثاني 75

3 –نموذج من المجلد الثالث 85

4 –نموذج من المجلد الرابع 100

5 –نموذج من المجلد الخامس 115

6 –نموذج من المجلد السادس 122

خاتمة الكتاب 128

المراجع 130

خاتـمـة 132

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة لسلسلة الكتاب التربوي

إن سلسلة الكتاب التربوي التى نقدمها للقارئ العربي الكريم و المكونة من ستة كتب تحمل عناوين تربوية مختارة إنطلاقاً من الوثيقة الأصل لإستراتيجية تطوير التربية العربية التى تم اقرارها من قبل مؤتمر وزراء التربية العرب الذي عقد في الخرطوم من عام 1978.

ولعل الدافع إلى إصدار هذه السلسلة يرجع إلى عدة أسباب منها ما يلي:

1 – لقد مضى على إصدار الوثيقة الأصلية لإستراتيجية التربية العربية ما يزيد على ثلاثة عقود ، وهي مدة ظهرت فيها كثير من التغيرات والمستجدات في الوطن العربي بأكمله تناولت الوضع التعليمي وتطوره، وبالتالي اقتضى الأمر أن تتناول هذه السلسلة تلك المستجدات والتطورات التربوية بشيء من التحديث والتقييم على أرض الواقع.

2 – إن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم المحيط بنا له انعكاسات على العالم العربي أثر فيه وتأثر به، ومن ثم كان لابد من أخذ ذلك في الاعتبار عند إصدار سلسلة الكتاب التربوي هذه.

3 – مر العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية بتطورات مختلفة تناولت الكم والكيف في المنظومة التعليمية ، ومن ثم كان أحد أهداف هذه السلسلة التربوية قد تناول ذلك التطور بشيء من الفحص والتدقيق والتحليل لمعرفة التطور الذي حصل ، وما هي الدروس المستفادة منه.

4 – لكي يواكب القارئ العربي التطورات التربوية بشكل واقعي ،لابد من تحديث المعلومات الصادرة منذ ثلاثة عقود ، وإعطائها الأهمية اللازمة وفقا لمفهوم ومعايير العصر.

هـذه جملـة من الأسباب التى كانت وراء إصـدارهـذه السلسلـة التربويـة، مع مراعاة أن هـذه السلسلـة التربويـة لم تستهـدف تغييراً جذرياً في المفاهيـم التربويـة الصـادرة في ذلك الوقـت، بل أبقـت على الجوهـر حسـب معطياتـه ومفاهيمـه ، و تناولـت ما اكتنـف ذلك من تغيـرات ومستجـدات وفقاً للتطـور الزمنـي بحيث تصبح مقبولة في ظل مفاهيم ومعطيات العصر الحاضر.

إن هذه السلسلة التربوية تهدف فيما تهدف إليه من رؤى وأفكار لمواكبة العصر من حيث نوعيـة المعلومات والمفاهيم والمصطلحات وتؤكد على هوية الأمة العربية وحفاظها على تراثها وآصالتها ومبادئهـا مستلهمـة ذلك من تاريخهـا وماضيهـا الحـي وآصالتهـا وتطلعاتهـا لحيـاة أفضـل لأجيالهـا الصاعـدة وتسعى هذه السلسلة بشكل خاص إلى :

أولا: التعريف بأصالة العقل العربى التربوى الذي ينطلق من ماضي حضاري وعلمي حي وعريق ويتفاعل مع الحاضر وله رؤية لبناء مجتمع المستقبل.

ثانياً : توفير مادة علمية تربوية للقراء والباحثين والمخططين واصحاب القرار ، وكل المهتمين بالتعليم والتربية في مختلف مستويات البحث العلمي والإدارة والسياسة والتخطيط بحيث يسهل الرجوع إليها كقاعدة معلومات تربوية ويمكن أن تكون هذه المادة منطلقاً لمنتديات فكرية تربوية في جميع أنحاء الوطن العربي.

ثالثاً: تقدم هذه السلسلة تلخيصاً موضوعياً ودقيقاً لتطور الفكر التربوي العربي منذ السبعينيات من القرن الماضي. وفي هذا السياق تظهر بجلاء المعطيات والمتغيرات العربية والاقليمية والدولية والحضارية التى أثرت في هذا الفكر التربوي العربي ، وبدوره أثر فيها. فهي تاريخ مسيرة حضارية وعربية ضمن المسيرة العالمية والانسانية للفكر التربوي العالمي.

رابعاً: تشكل هذه السلسلة إطاراً نظرياً ومنهجياً ومعلومات وبيانات واقعية يمكن أن تسهم وتؤسس لبناء نظرية تربوية عربية حديثة تستمد أصولها من الماضي الحي للأمة العربية ، وتتطلع وتتفاعل مع كل جديد ومتطور في عالم المعرفة والتقنية الذي يسود حضارة القرن الحادي والعشرين ويسعى إلى بناء مجتمع المعرفة.

إن هـذا العمـل المشتـرك الذي تبنتـه المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم

وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية يمثل إنطلاقة علمية وتربوية للباحثين والمخططين التربويين ، وللقارئ بوجه عام حيث أنه يرسى رؤية ونظرية تربوية يعتبر المجتمع العربي في أمس الحاجة إليها، إضافة إلى أن هذا العمل التربوي يستحث شباب الأمة العربية ومتتبعي تطور الفكر التربوي العربى إلى العمل بكل حماس وجدية للرفع من مستوى المؤسسات التربوية في العالم العربي والنهوض بها لكي تواكب التطور العلمي والتربوي والتقني المعاصر

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمل التربوي المشترك ، ما كان له أن يصدر ويرى النور لولا تكاثف جهود عدد من المفكرين والتربويين الذين ساهموا بشكل إيجابي في إصدار هذه السلسلة ويأتي في مقدمة هؤلاء الأستاذ الدكتور محمد أحمد الشريف أمين جمعية الدعوة الإسلامية العالمية الذي أعطى دعماً فكرياً ومعنوياً ومادياً ، وشجع على إظهار هذا العمل إلى حيز الوجود.

والشكر والتقدير موصول إلى أعضاء اللجنة الفنية في كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية الذين دأبوا على متابعة هذا العمل وتحريره ومراجعته بشكل يدعو للفخر والاعتزاز.

ونتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذين الكريمين : الدكتور إبراهيم عبد الرافع السمدوني (ج .م.ع) والدكتور إيهاب السيد أحمد (ج.م.ع) لعملهم في الإعداد لهذه السلسلة وتهيئتها العلمية والفنية للنشر.

إلى هؤلاء جميعا تقدم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالغ الشكر والتقدير والعرفان لما قاموا به من جهد ودعم وعمل والله الموفق.

الأستاذ الدكتور المنجى بوسنينة

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مقدمة الكتاب :

يعرض هذا الكتاب لثلاثة موضوعات رئيسية : يرتبط الأول باستراتيجية تطوير التربية بالبلاد العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1979، وذلك من حيث مفهومها، وأهم الاعتبارات الأساسية التي استندت إليها، ومبادئها وعناصرها، وأولياتها، ومراحل تنفيذها.

ويتعلق الموضوع الثاني بمتابعة الاستراتيجية وتنفيذها بعد إقرارها في المؤتمر العام للمنظمة، وعرض أهداف اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم العرب في مدينة الرياض 1979 بشأن وسائل تنفيذها، حيث أن تلك الاستراتيجية تتسم بالمرونة وقبول التعديل والمراجعة، ومن ثم يعرض الكتاب لمبررات مراجعاتها، ولأهم هذه المراجعات التي قامت بها المنظمة وذلك بتكليف د. عبد الله عبد الدايم، ومن بعده د. شعيب المنصوري، كما يتم العرض لتحديث الاستراتيجية الذي تم عام 2003/2004. ويتعلق الموضوع الثالث بعرض لنماذج من وثائق الاستراتيجية الأصلية، ويتم ذلك في ست نقاط ، الأولى لنموذج من اجتماعات اللجنة الفني، والثانية لنموذج من المراسلات الصادرة والواردة من اللجنة الفنية إلى المؤسسات والخبراء، والثالثة لنموذج من الندوات الفكرية التي عقدتها اللجنة مع الخبراء، والرابعة لنموذج من

مؤتمرات واجتماعات المسؤولين عن التربية ، والسادسة لنموذج من الوثائق الخاصة بالنواحي التنظيمية لعمل اللجنة .

وتجدر الإشارة قبل تناول مفهوم الاستراتيجية إلى أنها لا تمثل مرشدا للمعلم ، أو الدليل الذي يملي سياسة عملية في الاستراتيجية من ألفها إلى يائها، يمكن أن يحولها إلى التطبيق الآلي أو الحرفي في عمل كل يوم. إن غاية هذه الاستراتيجية أن تسهم في خلق حوار هادف يدور حول موضوعات محددة لجوانب الاستراتيجية تجمع بين النظرية والتخطيط، أي أن الاستراتيجية تعنى بالخطوط العامة، والاتجاهات الموجهة للعملية التربوية بجملتها .

أولا: مبادئ الاسترتيجية

تناولنا في الكتب السابقة أحوال المجتمع العربي في ماضيه وحاضره وبعض جوانبه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وواقع التربية العربية والقوى المؤثرة في مسيرتها وفي نواحي القوة والضعف فيها، ومن ثم كانت الحاجة إلى وجود استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية . ويجدر بنا قبل الحديث عن طبيعة هذه الاستراتيجية ومبادئها أن نتناول مفهوم الاستراتيجية بالتفصيل .

1 – مفهوم الاستراتيجية :

يستخدم مفهوم الاستراتيجية – كما سبقت الإشارة إليه في

الكتاب الأول – للظواهر المجتمعية وتوجيه مساراتها وهو مقتبس من المجالات العسكرية، ولا يزال سائدا فيها، ويقع في منزلة وسطى تبدأ من الفلسفة الاجتماعية فالسياسة الاستراتيجية لتنتهي بالخطة وما يليها من برامج، وجميعها ضروب من التفكير والإرادة والتدبير، يترتب أدناها على ماهو أعلى منها في تسلسل متتابع ويكون تعبيرا عنه في صورة أكثر تحديدا وأقرب إلى الواقع، وما يمكن أن ينشأ فيه من العمل، وتتميز جميعها على خير صورها بالشمول والتكامل والدينامية والمرونة، وبالتدرج في حظها من الإجمال والتجريد والأجل البعيد، فتمثل أعلى مراتبها وأكبر حظوظها من هذه الخصائص في الفلسفة الاجتماعية، وتبلغ أوفى نصيب من التفصيل والواقعية والأجل القريب في البرامج ذاتها.

وعلى هذا فالاستراتيجية تتألف من مجموعة من المبادئ والأفكار الدالة على المسارات الرئيسية للعمل وللوسائل والإمكانات المتاحة لها، الراصدة لاحتمالاتها، وبدائلها المتعددة المنظمة لها بعضها مع بعض بصورة متماسكة، المنطوية على المرونة لإعادة تشكيلها وفقا لتغير الظروف والأحوال.

ولذلك يوجد فيها حظ من التدبر والتفكير، وحظ من الإدارة والمسؤولية، وحظ من التصرف بما يمكن أن يؤدي إلى عمل ذي تأثير. وهي تعبر عن السياسة وما تنطوي عليه من الاتجاهات من ناحية، وتؤلف سندا للتخطيط وما يستتبع من تحديد للمرامي

واستعراض للموارد والإمكانيات من ناحية ثانية.

ولا ينبغي أن يظن أن تتابع المستويات وفقا لشمولها ووظائفها– كما أجملناه من الفلسفة الاجتماعية إلى السياسة إلى الاستراتيجية إلى الخطة فالبرنامج – يقضي بصورة حتمية أن تكون حركتها في اتجاه واحد وفقا لهذا التسلسل باستمرار، فلا تنتفع تلك الحركة من التغذية الراجعة. فهذا مخالف لما بين مستويات النشاط الفكري عامة وما تتطلبه أساليب التخطيط خاصة من تبادل التأثيرات بين المستويات، فالفلسفة الاجتماعية إنما تكتمل عناصرها بالاستناد إلى الممارسة الفعلية في شؤون المجتمعات وما يتمخض عنه الواقع من أفكار واستنتاجات، وكذلك هو الشأن في السياسة، يكون تصور الاستراتيجية والسعي إلى تطبيقها وممارستها في الواقع كفيل بإجراء التحويرات اللازمة عليها باستمرار. ويصدق ذلك على أثر البرنامج في الخطة وأثر الخطة في الاستراتيجية على درجات تتفاوت بتفاوت الظروف والأحوال. فالانتفاع من التغذية الراجعة وتبادل التأثيرات والاستناد إلى الواقع واعتباره المصدر الرئيسي للتفكير والاحتكام إليه أصول أساسية في نماذج التفكير والتدبير التي اشرنا إليها في تحديد معنى الاستراتيجية :

2 – أهم الاعتبارات الأساسية التي استندت إليها الاستراتيجية :

استندت استراتيجية تطوير التربية العربية الصادرة عام 1979 إلى

مجموعة من الاعتبارات الأساسية التي يمكن إجمالها فيما يلي :

– أنها تسعى إلى متابعة مبادئ الشمول والتكامل والتفاعل في نظرتها إلى التربية العربية، وإلى المجتمع العربي، وفي العلاقات المتبادلة بينهما أخذا وعطاء، تأثرا وتأثيرا، في كافة المستويات وعلى سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وفي مجمل تطورها بين ماضيها وحاضرها وتطلعها إلى المستقبل.

– أنها استراتيجية حضارية بمعنى أنها تسعى للاستجابة لإرادة التغيير الحضاري في مجتمعها، وتتسم بخصائصه وتتمسك بأهدافه القومية والإنسانية، فهي لا تنشد تجديد التربية مهما يكن شاملا بذاته ولذاته، وإنما من حيث تفاعله مع المجتمع العربي، وهي تخصص ذلك التجديد لينطلق من أصالة الأمة العربية وخصائصها بمعتقداتها وقيمها السامية وبتطلعاتها إلى الحياة الكريمة.

– أنها استراتيجية تنطلق من الإيمان بقومية العمل العربي في مجالات التربية والتنمية الشاملة ، وترى أن طبيعتها والمهمات المناطة بها لاتتحقق على وجهها السليم إلا بالجهود العربية المشتركة، وصولا إلى وحدة الإرادة ووحدة المصير، حيث أن للأمة العربية من مقومات القومية ما يندر أن يتوافر لغيرها.

– أنها تسعى إلى أن تستند إلى استقراء حصيف للتاريخ الحديث وما كشف عن تطور الأمم والشعوب وعن دور التربية والتنمية في تقدمها.

– أنها تستند إلى العلم منهجا ومحتوى وإلى الفكر الحديث اتجاهات وتطبيقات، وتدعو إلى إقامة التربية في الوطن العربي على أسس فلسفية متميزة نابعة من خصائصه وأصالة قيمه، وعلى أسس علمية. يسهم في إرسائها العلماء العرب ويؤكدون التزام العلم بالأهداف والحاجات القومية .

– أنها استراتيجية توليفية تجمع بين أنواع الاستراتيجيات الرئيسية العقلانية والتوجيهية والسياسية الإدارية، لتستند إلى العلم وتعول على إرادة الجماهير وإرادة المعنيين والعاملين في ميادينها، وتستعين بعزم رجال السياسة والإدارة وقراراتهم بشأنها وممارسة سلطتهم في سبيلها.

3 – مبادئ الاستراتيجية :

لا يخفى أن كثيرا من السياسات التربوية المعمول بها في الأقطار العربية بصورة صريحة أو ضمنية، فضلا عن افتقادها إلى حد بعيد ذلك السند الفلسفي المتميز، فهي لا تتوافر لها خصائص الشمول والتكامل، ولا هي مشفوعة في الغالب بتحديد مجالات العمل وموجهاته التي تكشف عن قابليتها للتطبيق في الواقع، وهي في أغلب الحالات موضوعة حيثما وجدت من منطلقات قطرية لم تتسع للإحاطة بالآفاق القومية بصورة وافية وجميع ذلك يقتضي مراجعة شاملة لها والسعي لاستكمالها وتأكيد الأبعاد القومية فيها.

وقد انطلقت استراتيجية تطوير التربية العربية من اتجاهات محددة وافية في السياسة التربوية ومن ورائها مبادئ فلسفية اجتماعية متميزة للمجتمع العربي ذات صلة بالتربية العربية ذاتها. وقد استمدت اللجنة تلك المبادئ الأولية من جملة من المصادر الرئيسية كما يلي :

– من أصول الثقافة العربية الإسلامية والتي أغناها الإسلام بالقيم الإنسانية السامية وتأكيد مكانة الإنسان في المجتمع وفي الوجود عامة .

– من خصائص الأمة العربية المعاصرة وما يحيط بها من تحديات الصهيونية والاستعمار والتخلف والتجزئة وما تنطوي عليه من الإمكانيات البشرية والمادية وعلى رأسها مقومات وحدتها وما يترتب على هذا الصراع بين التحديات وبين الإمكانيات من إرادة التغيير وما تشتمل عليه هذه الإرادة من أهداف قومية تتمثل في الوحدة والأمن القومي والتنمية الشاملة والديمقراطية وتنمية الموارد البشرية وإعداد الإنسان العربي الجديد .

– من واقع التربية العربية ، وما يتوافر فيها من سياسات وما تحقق لها من إنجازات وما تواجهه من مشكلات ومن تطلعها إلى التمييز بقيمها الإسلامية وبأصالتها القومية وإلى تحديد ذاتها وإعداد الإنسان العربي الجديد والملاءمة مع خصائص الأمة

ومطالبها في التنمية الشاملة ووفرة كفايتها .

– من الحضارة المعاصرة وتميز جوانبها الإنسانية السليمة وما يتوافر فيها من العلم الحديث والفكر المعاصر في التربية وفي التنمية وفي تطور الشعوب والأمم وتعاونها لخير الإنسانية .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تناول هذه المبادئ في الكتاب الأول من هذه السلسلة بإيجاز، إلا أنه ينبغي النظر إلى هذه المبادئ بصورة شاملة متكاملة تكشف عما بينها من التداخل والتفاعل واستناد بعضها إلى بعض، وفيما يلي عرض لأهم تلك المبادئ :

أ– المبدأ الإنساني :

ويشمل بين دلالاته :

– تأكيد مكانة الإنسان في نظام المجتمع وفي نظام الوجود عامة .

– تمكين المتعلم من تطوير شخصيته من جوانبها الروحية والفكرية والوجدانية والخلقية والجسمية والاجتماعية بصورة متوازنة شاملة ومتكاملة .

– تبصير المتعلم بحقوقه الأصيلة وبواجباته الدينية والاجتماعية والقومية ، وتمكينه من التمسك بتلك الحقوق والاستمتاع بها .

– تمكين المتعلم من الاعتماد على جهوده الذاتية في تربية نفسه

وتطوير شخصيته من جميع جوانبها ، ومن التعويل على عقله وضميره وعلى قدراته في العمل والإبداع والابتكار .

ومن الاعتبارات الأساسية التي تؤكد هذا المبدأ ما يأتي :

– أصول الإسلام ومبادئه وتأكيدها على مكانة الإنسان في نظام الوجود ونظام المجتمع ، وعلى تنشئة شخصيته من جميع جوانبها بصورة متوازنة توفق بين مطالب الروح ومطالب الجسم، وبين الحياة الدنيا والآخرة، وعلى اعتماده على عقله وضميره واضطلاعه بمسؤولية أعماله .

– النزعة الإنسانية في المذاهب الفكرية منذ القديم كما تجلت في آراء الحكماء والفلاسفة وفي دعوات المصلحين .

– حركة حقوق الإنسان وتجدد الدعوة إليها في العصر الحديث في طموح الشعوب إلى التحرر والحياة الكريمة وفي دساتير الدول الحديثة ومواثيق المنظمات الدولية .

– واقع المجتمع العربي وما يفرضه هذا الواقع من حاجة إلى تطوير مقومات الحقوق الإنسانية وتوفيرها بتمامها وترجمة التشريعات إلى إجراءات تلائمها .

ب – التربية للإيمان :

ويشمل هذا المبدأ بين دلالاته ما يأتي :

– عناية التربية بترسيخ الإيمان بالله في نفوس المتعلمين، وبالإسلام خاتم رسالات السماء، وبالديانات الأخرى لأتباعها من أهل الكتاب، واعتبار الدين من أخص ما يتميز به الإنسان.

– عناية التربية بما أقره الدين من مكانة الإنسان في الوجود وفي المجتمع.

– عناية التربية بتحقيق التوازن في شخصية الإنسان، من حيث حاجات الجسم وحاجات الروح، والفكر والعمل، والحاضر والمستقبل.

– عناية التربية بما أقره الدين من القيم الإنسانية وتنشئة المتعلمين على الأخلاق الفاضلة وعلى المحبة والتعاون والسعي في خير المجتمع.

ج – المبدأ القومي في التربية :

ويشمل بين دلالاته :

– أن التربية ذات وظيفة اجتماعية ، تتفاعل مع مجتمعها تأثرا به وتأثيرا فيه وتعمل على خيره وتقدمه .

– أن التربية ذات انتماء قومي، تتأثر بالخصائص الحضارية القومية في مجتمعها وعليها أن تتمثلها، وتستوعبها في خير صورها.

– أن من أهداف التربية ووظائفها إعداد المواطن الملتزم نحو مجتمعه.

– أن العمل التربوي له أبعاد قومية ويكون على خير حالاته من الكفاية والجدوى حينما يقوم على أساس جهود قومية شاملة تعتمد على التعاون والتكافل.

ومن الاعتبارات الأساسية التي تؤكد هذا المبدأ ما يأتي :

– ما تؤكده أصول الإسلام من الصلة الوثيقة بين الفرد والمجتمع، كما تتمثل في سعي الفرد من أجل خير المجتمع ومسؤوليته نحوه ورعاية المجتمع لأفراده وتحقيق التعاون والتكافل بينهم .

– بروز القومية «كحركة قومية» في تحرر الشعوب وفي تكوين الدول الحديثة، وظهور التجمعات الإقليمية على أساس المصالح المشتركة في النصف الثاني من القرن العشرين.

– كون الأمة العربية حقيقة تاريخية حضارية، اتصل كيانها بالحضارة الإنسانية منذ نشأتها وكان لها تأثير واسع وعميق في مسيرتها ، وهي تملك في حاضرها من مقومات القومية ودواعي الوحدة ما يندر أن تملكه أمة أخرى ، فهي تتميز بوحدة اللغة والثقافة ووحدة الوطن والتاريخ ، ووحدة المصالح والمصير .

– أن التحديات الضخمة التي تواجهها الأمة العربية وتتمثل في الصهيونية والاستعمار وفي التخلف بآفاته وفي التجزئة ، وما يتوافر لها من الإمكانيات الكبيرة تفرض عليها استثمار مقوماتها في الوحدة والانطلاق نحو الحياة الكريمة .

د- المبدأ التنموي :

ويشمل بين دلالاته ما يأتي :

- اعتبار التنمية الشاملة وما تستدعيه من ترابط الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع واعتماد بعضها على بعض .

- تأكيد العلاقات المتبادلة بين التربية وبين منظومات نشاط المجتمع الأخرى ، وبينها وبين التنمية عامة ، وتميز كل منها بالشمول والتكامل واعتمادها على الإنسان غاية وأداة على السواء .

- العناية بالبيئة وصيانة مواردها والحفاظ عليها من جوانبها الطبيعية والتاريخية والثقافية .

- اعتماد التربية والتنمية - كليهما بشمولهما وتكاملهما - على أساليب التخطيط وارتباطهما بسياسة الدولة ، وبأهدافها القومية .

- اعتماد التربية والتنمية على العمل القومي والتنسيق والتكافل وتعبئة الموارد وترشيدها واستثمارها .

هـ- المبدأ الديمقراطي :

ويشمل بين مدلولاته ما يأتي :

– المساواة لجميع المواطنين في الحقوق والواجبات أمام القانون وفي تكافؤ الفرص وتنمية المواهب والكفايات، وتقدير كرامة الإنسان واحترامها .

– تمنية التعاون بين المواطنين، وتمكينهم من المساهمة في خير المجتمع وفي اتخاذ القرارات في الشؤون العامة وفيما يتصل بشؤونهم في الحياة .

– تنظيم المجتمع تنظيما مستندا إلى إرادة الجماهير والاعتماد على الشورى في ممارسة السياسة والإدارة.

– الاعتماد على المواقف العقلانية وحسن التعامل مع الآخرين ورعاية أحوالهم ومصالحهم وعلى العلاقات الإنسانية السليمة أسلوبا في الحياة.

و– مبدأ التربية للعلم :

ويشمل بين دلالاته ما يأتي :

– أن تعنى التربية بترسيخ العلم في المتعلمين منهجا ومحتوى ، فكرا وتطبيقا ، وبالتالي أن تجعله جانبا من الثقافة العامة وأساسا للحياة والتنمية الشاملة في الوطن العربي .

– أن تسهم التربية في تطوير البحث العلمي وفي تمكين مؤسساته والعلماء العرب من المشاركة الفعالة في الثورة العلمية

استيعابا لمنجزاتها وإسهاما في إغنائها .

– أن تسهم التربية في إرساء أسس التقنية في الوطن العربي باعتبارها تطبيقا للعلم في مجالات الحياة وفي توفير مقومات تطويرها وتكييفها لمطالب التنمية الشاملة .

– أن تستند التربية في الوطن العربي ذاتها إلى أسس علمية، مستوعبة لمنهجية العلوم الأساسية لها ولنتائجها مساهمة في تطورها .

ز– مبدأ التربية للعمل

ويشمل بين دلالاته ما يأتي :

– عناية التربية بالربط بين الفكر والعمل باعتبارهما جانبين رئيسيين في الخبرة الإنسانية.

– اعتبار العمل على تعدد أنواعه العلمية والفكرية والاجتماعية ركيزة للتربية وجانبا رئيسيا في محتواها وأساليبها.

– إدراك أن العمل جانب على غاية من الأهمية في حياة الإنسان يضفي عليها القيمة والمغزى وهو أساس نشأة الحضارة وعماد تقدم الأمم والشعوب.

–إدراك حق المرأة في العمل وأهمية مشاركتها بما يصلح لها منه.

– عناية التربية بترسيخ المواقف الإيجابية نحو العمل باعتباره مزية إنسانية عالية وقيمة حضارية رفيعة .

– عناية التربية بإعداد المتعلمين لمطالب العمل في المجتمع وتطوراته المستقبلية وتوثيق صلاتها بمؤسساته والمساهمة في الاستجابة لحاجات التنمية الشاملة .

ح – التربية للحياة :

ويشمل هذا المبدأ بين دلالاته ما يأتي :

– تقرير الحياة باعتبارها نعمة يمن الله بها على الإنسان، فالمحافظة عليها حق أصيل يجب أن يصان.

– إدراك أن التربية حياة متجددة ونمو متواصل وحرمانها منهما حرمان من أخص خصائصها.

– اعتماد التربية على خبرات إنسانية مستمدة من واقع الحياة، وضمان شمولها لأنماطها الرئيسية في مجتمعها وتنقيتها من شوائبها.

– جعل التربية نشاطا معبرا عن فيض الحياة في المتعلمين وسبيلا لنمو شخصياتهم وتطورها وإغنائها بالنماذج المنتقاة من الحياة.

– توثيق الصلات بين التربية وبين المجتمع وجعلها وسيلة لاستثمار خير ما فيه ولتنقيته وتمكينه من التطور باستمرار.

ط- مبدأ التربية للقوة والبناء :

ويشمل بين دلالاته ما يأتي :

- أن التربية للحياة كلما كانت ذات شمول وتكامل وذات تنظيم وكفاية ، فهي تربية للقوة.

- أن التربية للقوة يمكن أن تتجلى قوة في شخصية المتعلم، وإرادته، وقوة في المجتمع وتماسكه ، وقوة في الأمة ومنعتها.

- أن إنشاء الحضارات أثر من آثار القوة في الإنسان، والعلم الحديث مصدر ضخم للقوة لا مراء.

- لا تنشد القوة في التربية السليمة وفي المجتمع السليم لذاتها ، وإنما لتكون سبيلا للخير والبناء وتعبيرا عن سعي الإنسان المتواصل إلى الكمال.

ومن الأهمية بمكان أن تعنى التربية العربية بمتابعة مبدإ التربية للقوة والبناء منذ الصغر : قوة في الجسم تتفق مع الصحة، وقوة في النفس تتجلى في الثقة بها والاعتماد عليها وفي توازن نموها، واعتزاز بالانتماء إلى الأمة العربية والمساهمة في منعتها ، واعتبار التدريب العسكري واجبا تربويا وقوميا يشرف الناشئون به، وكذلك الشأن في التدريب على العمل، ويؤخذ ذلك من تنكير لفظ القوة في الآية «واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ...» سورة الأنفال آية (16).

ي – مبدأ التربية المتكاملة :

وتشمل بين دلالاتها مايأتي :

– حاجة الإنسان إلى تربية شاملة متكاملة متوازنة لجميع جوانب شخصيته الروحية والفكرية والخلقية والجسمية.

– قدرة الإنسان غير المحدودة بزمان أو مكان على التعلم وعلى متابعة تربية ذاته طوال مراحل عمره.

– خصائص الحضارة المعاصرة عامة وما تنطوي عليه من الثورة العلمية والتقنية وما تؤدي إليه من التغييرات المتسارعة والمتنامية، وما تقتضيه من تكيف الإنسان لها بالتربية المستمرة.

– أهمية التفاعل الوثيق بين الفرد والمجتمع، ودور التربية في تحقيق ذلك التفاعل وفي تأهيل الفرد للاستجابة لمطالب المجتمع وللعمل من أجل تقدمه .

– طموح الإنسان فردا ومواطنا في مجتمعه إلى مواصلة تحسين حياته ومواصلة سعيه نحو الكمال ، ودور التربية في تحقيق ذلك الطموح .

ك – مبدأ الأصالة والتجديد :

ويشمل بين دلالاته ما يأتي :

– الأصالة تعني التمسك بخير ما في الماضي من أصول تدل

على العراقة والذاتية والابتكار وتصلح لاعتمادها في الحياة ، فهي تمثل الماضي الحي .

– التجديد يعني توليد أصول نابعة من الجهود الذاتية متميزة بالابتكار ملاءمة لتغير مطالب الحياة وأحوالها في الزمان والمكان، مطلة على المستقبل .

– أن هذين الاتجاهين ليسا بالضرورة متناقضين ، بل الأحرى أن يكونا متكاملين ، وهما ماثلان في التطور السليم للأحياء عامة وللإنسان خاصة وللمجتمعات والحضارات .

– أن هذين الاتجاهين المتكاملين يدلان على مواقف إنسانية وحضارية معتدلة .

– أن الأصالة والتجديد يلتقيان في خير حالاتهما على الذاتية وعلى القدرة على الإبداع والابتكار .

– أن التربية وجوهرها التعلم تستند إلى الخبرات السابقة وتستفيد من أصالتها وتتطلع إلى مواجهة المشكلات وإيجاد حلول لها فستفيد من جدتها .

– إنما تتميز الأمم بحفاظها على ذاتيتها وأصالة ثقافتها وبقدرتها على تجديد أساليبها في الحياة باستمرار .

ل – مبدأ التربية للإنسانية :

ويشمل بين دلالاته عناية التربية بما يأتي :

– وحدة الجنس البشري والمساواة بين شعوبه والأخوة الإنسانية عامة .

– التخلص مما يهدد الإنسانية من نزعات الاستغلال والعنصرية والعدوان ومن الحروب وأسلحة الدمار الشامل.

– العمل من أجل التفاهم والإخاء بين الشعوب ومن أجل السلام العالمي القائم على الحق والعدالة والمساواة باعتباره السبيل إلى رخاء الإنسانية وترسيخ كرامة الإنسان.

– العمل من اجل التعاون الدولي ودعم الأهداف النبيلة للمنظمات الدولية وتقويم جهودها بمعايير اتفاقها مع تلك الأهداف.

ويلاحظ أن هذه المبادئ كانت على حظ من الشمول والتكامل والملاءمة لميدانها وللأغراض المتوخاة منها.

– فأما من حيث الشمول فنجد أنها قد انطلقت من الإنسان الفرد في المبدإ الأول وانتهت في آخر مبادئها إلى الإنسانية جمعاء واستعرضت بينهما كثيرا من الأفكار والاتجاهات التي تمس كلا من الإنسان والمجتمع والحضارة والتربية، والتي عنيت بها في صميمها وتكشف عن خصائصها .

– وأما التكامل فواضح في أن هذه المبادئ يسند بعضها بعضا وتؤلف حلقة على حظ واف من الاتفاق والتكامل. فلا يصلح

المجتمع إلا بصلاح أفراده، وسلامة الأمرين تقتضي التوافق والتناغم والانسجام بينهما، فلا يقصر الفرد في واجباته نحو مجتمعه ولا يجور المجتمع على الحقوق الأصيلة لأفراده.

– وأما الملاءمة فتتجلى في صلة هذه المبادئ بالأمة العربية بالذات، فعلى الرغم من أن أي مبدأ من هذه المبادئ فيه من الأفكار والاتجاهات ما ينطبق على كثير من الحالات، فإنها بمجموعها ملائمة أيما ملاءمة لأحوال الإنسان العربي والمجتمع العربي، وبالتربية العربية على وجه التحديد. وبينما تجد هذه المبادئ أسانيدها في أصول الثقافة العربية الإسلامية فإنها تستجيب لحاجة الأمة العربية الملحة في استعادتها لأصالتها وفي سعيها للإسهام في الجوانب السليمة من الحضارة المعاصرة والاستعانة بها في تطورها وتقدمها، وبدون شك فإن التربية العربية قادرة على أن تنهض بمهمتها على خير وجه لو استوعبت هذه المبادئ بتمامها وتابعت متضمناتها في التطبيق.

ثانيا : عناصر الاستراتيجية :

تمثل عناصر استراتيجية تطوير التربية العربية المسارات الرئيسية لحركتها والاتجاهات العامة التي تحكم نشاطها في تفاعلها مع مجتمعها وبذلك تسعى إلى تجسيد المبادئ الرئيسية التي انطلقت منها – والتي سبق عرضها – وتجعلها واقعا إنسانيا في سلوك

المواطنين، ومجتمعيا في كيان الأمة العربية وتماسكها.

وكما حرصت لجنة وضع الإستراتيجية على أن تأتي المبادئ الرئيسية للاستراتيجية شاملة متكاملة، تلم بالمفاهيم والمقاصد الأساسية التي تسعى التربية إلى استيعابها من الخصائص الحضارية لمجتمعها، فقد حرصت اللجنة كذلك أن تكون عناصر الاستراتيجية هي الأخرى شاملة للمسارات الرئيسية لحركة التربية العربية مؤدية إلى توافق تلك الحركة وتكامل أجزائها في وجهاتها المتعددة. فلا يكفي على سبيل المثال أن تقتصر حركة التغيير على إصلاح المناهج وتجديدها، أو على تطوير الإدارة التربوية وتحديثها، بل لابد من متابعة النظرة الشاملة المتكاملة للنظام التربوي بجملته ولما ينطوي عليه من الدينامية بين أجزائه وهي نظرة يترتب عليها أن يراعي في تطويره أن يتحرك في مسارات متعددة، كما تتحرك الجيوش في جبهات القتال مع السعي لضمان توافق تلك الحركات وتكاملها، ليس فقط كما تحصل داخل النظام التربوي، بل كما تحصل في تفاعله مع مجتمعه والأنظمة الفاعلة فيه .

وتتجلى واقعية هذه العناصر في أنها جميعها تستدعي العمل والتوجيه. فتترتب عليها إجراءات بعينها، وهذا هو المعيار الرئيسي لاختيارها. ولا يشترط مع هذا المعيار أن تكون جميعها من نوع واحد أو على مستوى واحد من الشمول والأهمية، فهي بمجموعها تتناول مدخلات النظام التربوي وعملياته واحدا واحدا وتشير

ضمنا إلى مخرجاته، ولذلك فإن منها ما يتصل بالأهداف ومنها ما يتصل بالبنى والمحتويات، وما يتصل بالمعلمين وتكوينهم، وما يتصل بالتخطيط والإدارة، وبالتمويل والتشريع وغيرها. فكل واحد من عناصر الاستراتيجية هذه إنما يندرج في النظام التربوي مدخلا من مدخلاته، أو عملية من عملياته وجميعها يقتضي تطوير التربية العربية تناوله ولا يكاد يستغني عنه ولا داعي للمفاضلة بينه وبين غيره من العناصر في مستوى الأهمية واتساع الأثر وحسبه أن يسهم في تطوير التربية وفي انتظام حركتها ومعيار اختياره أنه يتطلب إجراءات معينة من هذا التطوير.

وهي شاملة لأنها تنطلق من الأهداف ومن المهمة الرئيسية للتربية العربية في تكوين المجتمع العربي وتتناول بشكل متتابع دراسة البنى والمحتويات والإدارة والتخطيط والبحث والدراسات إلى غيرها من المدخلات والعمليات ، لتؤكد استنادها جميعها إلى قومية العمل العربي.

وهي متكاملة أيضا حيث يستند بعضها إلى بعض، تسهم جميعها بتفاعل في تطوير النظام التربوي بجملته، فالبنى والمناهج والطرائق وثيقة الصلة بالأهداف ولما يتفرع عنها من المقاصد والأغراض وذات صلة بالإدارة والتخطيط، ولا ينهض النظام التربوي بجملته إلا على جهود المعلمين والمتعلمين.

وهي بعد ملائمة لأحوال أنظمة التربية العربية ولخصائصها ولحركتها في مستقبلها والإجراءات التي تنطوي عليها، ويمكن أن تتعدد الصيغ التي تنتظم فيها هذه الإجراءات على المستويات القطرية.

وإذا كانت تلك العناصر تمثل المسارات الرئيسية لحركة تطوير التربية عامة فما أجدر أن نستحضر في الأذهان أنها تتطلب انطلاقا من موقع إلى أخر، أو على الأصح من حال سكون وركود أو حال اختلال واضطراب، إلى حال نشاط وحيوية، أو حال توازن وانسجام نحو مقصد وغاية. ولعل خير وصف لاتجاه حركتها ظرف المكان «نحو» لكل عنصر من العناصر الآتية، يمثل مسارا نحو وجهة معينة تتميز بأحوال بعينها ، كما يتجه السهم نحو هدفه وهي حركة دائبة متواصلة باستمرار تجدد ذاتها على الدوام.

ويمكن عرض عناصر هذه الاستراتيجية فيما يلي بإيجاز :*

1 – نحو فلسفة عربية للتربية .

2 – نحو مجتمع عربي متعلم.

3 – نحو تنويع البنى التربوية وتحقيق المرونة والتكامل فيها ويتضمن :

أ) حاجة النظام التقليدي إلى التطوير

---

* لمراجعة عناصر الاستراتيجية بالتفصيل يرجى الرجوع إلى الفصل السابع من الاستراتيجية ص ص 243 - 312

ب) مرونة السلم التعليمي ج) المرونة في تدفق المتعلمين

د) التنويع في التربية ويشمل التعليم الأساسي والتنويع في مستوى التعليم الثانوي

هـ) صيغ جديدة للتعليم العالي

و) مطالب التربية المستديمة في توفير الفرص التعليمية وتتضمن:

* التربية قبل المدرسية . * التربية اللامدرسية والتعليم الموازي .

* مدرسة اليافعين . * مؤسسات محو الأمية وتعليم الكبار .

ز) المشاركة الإيجابية والاندماج في المجتمع .

ح) التنسيق والتكامل بين التربية المدرسية والتربية اللامدرسية.

ط) التعليم المتناوب والتعليم المفتوح .

ي) الأبنية المدرسية .

4) نحو تجديد محتوى التربية وطرائقها ووسائلها وأساليب تقوميها وتتضمن :

أ) منهجية علمية للتطوير .

ب) بعض الاتجاهات التطبيقية للمنهجية العلمية :

– من العفوية إلى القصد .

– من الجزئية والتشتت إلى الشمول والتكامل .

– من محض التعليم إلى التعلم .

– من اللفظية إلى الوظيفية .

– من الاقتصار على المعرفة إلى شمول العناية بالخلق والإرادة والعمل .

– من الانعزال إلى الملاءمة مع المجتمع – من تعليم النخبة إلى تعلم الجميع

– من الجمود إلى الحيوية – من النمطية إلى التنوع

– من الثبات والاستقرار إلى التطور والابتكار

– من الفصل والانقطاع إلى الوصل والاستمرار

– من تبديد الطاقات والموارد إلى تنظيمها وحسن استثمارها

ج) طبيعة محتوى التربية : وتشمل (التربية الدينية – التربية الخلقية والاجتماعية – التربية القومية – التربية البيئية – التربية العملية التقنية –التربية العلمية – التربية الجمالية – التربية العسكرية – التربية الصحية والرياضية – التربية الاقتصادية).

د) الطرائق العلمية هـ) الوسائل التعليمية

و) تطوير أساليب التقويم والامتحانات .

5) نحو تطوير مهمات وأساليب الإعداد والتدريب للمعلمين بوصفهم رواداً للأصالة والتجديد .

6) نحو تنمية البحث التربوي لتحقيق الكفاية والأصالة والتجديد.

7) نحو اعتماد أساليب التخطيط وتحديث الإدارة التربوية .

8) تمويل التعليم ويتضمن :

أ) النمو السكاني وفتوة السكان .

ب) تعدد مصادر التمويل وتنوعها

ج) توزيع النفقات على ميادين التربية وحسن استثمارها

د) تنظيم الموارد المالية

هـ) العمل العربي المشترك في مجال تمويل التعليم

9) نحو تطوير التشريعات التربوية

10) نحو التفاعل بين التربية والتنمية الشاملة وتكاملها ، وتتضمن :

أ) التربية والعمل ب) التربية والعلم والتقنية (التكنولوجيا)

11) نحو قومية العمل العربي للتربية وللتنمية الشاملة.

12) نحو تنمية التعاون الدولي والمشاركة الفعالة فيه.

ثالثا : أولويات الاستراتيجية المقترحة :

تكون العناصر السابقة في مجموعها، وفي ترابط بعضها ببعض الاستراتيجية الشاملة لتطوير التربية العربية، غير أن بداية العمل بها وتطوير الواقع في ضوء مبادئها مع تقدير ما فيه من مآزق ومطالب وإمكانات يعني الاتجاه إلى إجراءات معينة، وهذه

الإجراءات تعني الحاجة إلى التخطيط، والتخطيط بدوره يتطلب مواقع معينة يبدأ بها في ضوء أهداف واضحة، ومن ثم تبرز أهمية الأولويات حيث يصعب القيام بكل شيء مرة واحدة، وحيث لابد من ممارسة الاختيار بين عناصر الواقع ومشكلاته لمواجهتها مباشرة. واختيار الأولويات بهذا المعنى واعتبارها البدايات أو المنطلقات الأساسية للاستراتيجية المقترحة يستند إلى الاعتبارات الآتية :

– أنها تعبر عن ضرورة مواجهة مشكلات حادة تتجمع فيها ومن حولها مواطن الضعف في التربية العربية بوجه خاص وفي الحياة العربية بوجه عام، وهي مشكلات دارت حولها الحلول منذ مدة طويلة، ولكنها مازالت قائمة بأحجام كبيرة وتمتد آثارها إلى قطاعات رئيسية في المجتمع وإلى جوانب حيوية في حركته .

– أنها تتناول قضايا ومشكلات تشترك فيها جميع البلاد العربية ولو بدرجات مختلفة نسبيا.

– أنها تحتاج إلى تضافر الجهود سواء على المستويات القطرية أو القومية لأهميتها وخطرها في وضع أو استكمال البنية القاعدية اللازمة للانطلاق في حركة التربية والتجديد في نطاق التنمية الشاملة.

– أن هذه الأولويات تتصل مباشرة بمطالب التنمية وحاجتها

من القوى البشرية ، ومن الظروف الاجتماعية المواتية التي تضمن لها الحركة والاستمرار .

– أن اختيار هذه الأولويات يتضمن التحرك من الفكر إلى الواقع والبدء بتطبيق المداخل التي يتوقعها من أجل تقدمه نحو المستقبل المنشود .

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن تعيين الأولويات الآتية في نطاق الاستراتيجية المقترحة :

– التعليم الأساسي : لإقرار الأصول الديمقراطية في التربية العربية ومعالجة مشكلة الفئات المحرومة .

– تنويع التعليم الثانوي : لتوفير الأطر المتوسطة اللازمة للتنمية الشاملة .

– النهوض بنوعية التربية : لتجنب الهدر في التربية بأسبابه ومظاهره .

– تطوير مؤسسات التعليم العالي : لقطع مسافات التخلف بسرعة وتوجيه المستقبل العربي نحو الأهداف المنشودة ، وربطه بمطالب التنمية الشاملة .

– تطوير الإدارة التربوية : لضمان سرعة الحركة وجودتها على مستويات العمل التربوي كله .

– تطوير إعداد المعلمين وتدريبهم : للرفع من نوعية التعليم .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد سبق العرض لبعض هذه الأولويات في الكتاب الرابع من هذه السلسلة ، وخاصة مراحل التعليم (الأساسي – الثانوي – العالي) إلا أنه سيتم تناولها هنا بشيء من التفصيل :*

1 – التعليم الأساسي :

وترجع أهمية التعليم الأساسي وإعطاؤه أولوية في الاستراتيجية إلى الاعتبارات الآتية :

– بروز أهمية التعليم الابتدائي على قمة الأولويات بعد أن احتل المرتبة الثانية بعد التعليمين الثانوي والعالي .

– اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص وإقراره كحق أصيل في التعليم لكل مواطن مع توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنه من ذلك .

– التحول من التنمية بمفهومها الاقتصادي البحت إلى مفهومها الشامل .

وتبرز أهمية هذا التعليم ووضعه في مرتبة الأولويات في المناطق الريفية بصفة خاصة لمواجهة جوانب القصور التي اتصفت بها المداخل التي جربت للنهوض بالتربية في هذه المناطق .

---

* لمزيد من التفصيل حول هذه الأولويات يرجى الرجوع إلى الفصل الثامن من استراتيجية تطوير التربية العربية، ص ص 313 - 339

وتبرز أهم ملامح هذا التعليم فيما يلي :

– يجعل من التعليم الابتدائي التقليدي جزءا من نظام إيصال الخدمة التعليمية للأطفال الشباب ، حيث يمكن أن يوجد بجانبه برامج وألوان من التربية اللامدرسية مثل مراكز التربية الريفية ، ومراكز محو الأمية المنتشرة في المناطق الريفية في البلاد العربية .

– إنه يتطلب مراجعة لسن القبول ومدة الدراسة بالنسبة إلى المدارس الابتدائية والبرامج الأخرى الموازنة، حيث تقتضي ظروف بعض البيئات برامج قصيرة ومكثفة تقدم للأطفال في أعمار متقدمة نسبيا .

– انه يتيح الفرصة لبرامج جديدة ، متنوعة مراعاة لمن يتركون التعليم في سن مبكرة.

– انه يتطلب تغيرات موازنة في إعداد المعلم وتدريبه أساسهما تبسيط الطرق وتوجيه المحتوى وتكييفه لحاجات الأفراد في البيئة وفهم نفسية المتعلمين .

– استخدام وسائل الاتصال والإعلام وبخاصة الوسائل المرئية والمسموعة المتاحة في البيئة .

– أن هذا التعليم يتيح الفرصة لتربية مستمرة لا تنحصر في اعمار معينة أو مستويات أو فترات معينة.

2 – تنويع التعليم الثانوي لمطالب التنمية والتطور :

احتل هذه التعليم – بحكم تاريخه وتطوره في السياق الاجتماعي – مكانة كبيرة في السلم التعليمي .

غير أن التعليم الثانوي واجه عوامل جديدة استوجبت إحداث تغييرات كبيرة في شكله ومضمونه وأهم هذه العوامل :

– أنه أصبح جزءا من نظام تربوي متكامل استقرت قواعده في البلاد العربية .

– أنه يقع دائما وبصورة متزايدة تحت ضغط الطلب الاجتماعي بعد المرحلة الابتدائية مما يجعله يكتسب صفة شعبية .

– أنه يكتسب أهمية في تكوين المواطنة السليمة بعد حصول البلاد العربية على استقلالها السياسي والاقتصادي .

– أنه يواجه قضية التنمية الشاملة بعد أن أصبحت ضرورة لتحقيق القوة الذاتية في كل قطر عربي وللوطن العربي كله .

وقد ظهرت في البلاد العربية بعض المحاولات لتحريك وتطوير المدرسة الثانوية، والتي منها تجربة المدرسة الشاملة، والمدرسة التقنية، وتطعيم المناهج بتطبيقات عملية أو بمجالات تكنولوجية. ومع ذلك ظل هذا التعليم في جملته مرتبطا بالتعليم الجامعي أكثر من ارتباطه بمطالب التنمية، وما زالت النزعة الأكاديمية هي

الغالبة، وما زال يمثل مشكلة أمام التعليم الجامعي وحركة التنمية على السواء .

وعلى ضوء ذلك فإنه إذا كان تنويع هذا التعليم أصبح في باب الأولويات لمواجهة هذه المشكلات وإعادة توجيهه فإن الاهتمام بالجانب التقني فيه ينبغي أن يكون على رأس هذه الأولويات، وذلك للاعتبارات الآتية :

– أن نقل التقانة الحديثة إلى الأرض العربية واستثمارها في النهوض بمستوى العمل والإنتاج والحياة عامة لا يمكن أن ينجح باستيراد الآلات، والأجهزة والمعدات الحديثة فقط، وإنما يتطلب تنمية الموارد البشرية الفنية القادرة على استيعاب هذه التقانة.

– أن التطور الحاصل في التعليم العالي (التقني) لا يتناسب بصفة عامة مع التطور في التعليم التقني الثانوي، واستمرار هذا التفاوت يعني إخلال التوازن بين فئتين لازمتين في مجالات التنمية.

إن التوسع في التعليم الجامعي في جميع البلاد العربية في الآونة الأخيرة تضمن توسعا كبيرا في التعليم الثانوي العام باعتباره السبيل إلى الجامعة. ولاشك أن لهذا الاتجاه أثره على التعليم التقني .

ولمواجهة هذه الاعتبارات وتطوير التعليم الثانوي كله مع الاهتمام بالتعليم التقني وإسقاط الثنائيات بينه وبين التعليم العام وإيجاد القنوات المختلفة بين هذين النوعين من التعليم ،

نظرت لجنة وضع الاستراتيجية إلى أولوية العمل في هذا المجال من زاويتين، الزاوية الأولى : تغذية التعليم العام بالدراسات والتطبيقات التكنولوجية ، واعتبار التربية التكنولوجية جزءا لا يتجزأ من وظائفه . الزاوية الثانية : النهوض بالتعليم التقني الثانوي ذاته والتخطيط له وفتح القنوات بينه وبين سائر فروع التعليم ومراحله .

الزاوية الأولى : تغذية التعليم العام بالدراسات والتطبيقات التكنولوجية :

حيث يجب أن تتخذ الخطوات العملية لجعل التعليم التقني والمهني جزءا لا يتجزأ من النظام التعليمي العام والاهتمام بنوع خاص بقيمته الثقافية ، ومن ناحية أخرى يجب أن تتخذ الإجراءات أيضا حتى لا يستهدف التعليم العام تلقين المعارف فحسب بل على إعداد الطالب أيضا للمشاركة الفعالة في الحياة، وذلك بتعويده على استخدام وإنتاج الأدوات التي أبدعتها التقانة.

ومن هنا لابد من جعل العلوم والتقانة جزءا أساسيا من أية ثقافة عامة، ودعم الصلات بين التعليم العام وميدان العمل مع عدم المغالاة في التخصص أو التنوع قبل سن الخامسة عشرة .

وتمهيدا لهذه التربية التقانية، يشترط لمناهج التعليم، وبخاصة

في المرحلة الأولى من هذا التعليم، أن تفي بالأغراض الآتية :

– تسهيل اتصال التلاميذ بعالم التقانة عن طريق توجيه المواد المختلفة وبخاصة الرياضيات والعلوم الطبيعية .

– تدريب التلاميذ على لغة التعبير التكنولوجي وأساليبه وبصفة خاصة الرسم الصناعي .

– تعريف التلاميذ بالموضوعات التكنولوجية الأساسية ولا سيما خواص المعادن واسعة الانتشار .

– تزويد التلاميذ بسائر المعلومات التي يمكن لهم استيعابها بشأن المنجزات التكنولوجية التي يتعاملون بها ويشاهدونها في حياتهم مثل السيارات والقطارات...

– تنمية المهارات الحركية الأساسية لدى الشباب بما في ذلك إصلاح الأدوات والأجهزة وتشجيع حب العمل اليدوي واحترامه بصفة أساسية .

الزاوية الثانية : مواجهة مشكلات التعليم التقني :

إن تحقيق التنوع في المرحلة الثانوية وإيجاد صيغ ونماذج مختلفة لذلك يتطلب كخطوة مبدئية وأساسية، إعطاء أسبقية للتعليم التقني ذاته حتى يتكافأ في قيمته الاجتماعية والاقتصادية مع التعليم العام، وحتى تتحقق له الجدوى والفاعلية في عمليات

التنمية، و يترتب على ذلك عدة إجراءات نوجزها فيما يلي :

– التخطيط لهذا التعليم وربطه بحاجات التنمية بصورة عضوية وفعالة .

– إيجاد قنوات واضحة ومتعددة بينه وبين التعليم الثانوي العام، وانفتاحه من ناحية أخرى على التعليم العالي.

– تحسين نوعيته وتوفير وسائل التوجيه لدعمه وتوجيه الرأي العام لأهميته ودوره في تحقيق التنمية الشاملة.

– وضع نظام لهذا التعليم لا لمواجهة الحاجات الصناعية والتجارية والزراعية على مختلف المستويات فحسب بل كذلك لتقدير هذه الحاجات والتنبؤ بها.

– جعل إعداد المعلمين لهذا التعليم في قائمة الأولويات الخاصة به، فوفرة المعدات ورصد الأموال ووضع المخططات لا تكفي وحدها دون معلمين مدربين ومؤهلين .

3 – تطوير التعليم العالي :

إن مستقبل الأمة العربية في المدى القريب والبعيد على السواء يتوقف على هذا التعليم ، باعتباره السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة، ومجال توليد الفكر، وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والإنتاج، وأداة تجديد الثقافة، وهناك اعتبارات

رئيسية تجعل منه أولوية من الأولويات التي ينبغي البدء بها في هذه الاستراتيجية المقترحة.

– فالتنمية الشاملة بما تنطوي عليه من ضرورة القضاء على أشكال عدم المساواة البنيوية وتحقيق التنمية الذاتية واختيار المسارات الأكثر ملاءمة لبنية المجتمع وقيمه وتقاليده وموارده وحاجاته، تلقى مسؤولياتها العديدة على هذا التعليم وتطالبه بتغيرات كثيرة يحقق بها المرونة لنفسه والفاعلية في النماذج الجديدة لهذه التنمية الشاملة .

– عملية نقل التقانة لم تعد مقتصرة على الاستعانة بالعقول الأجنبية واستيراد الآلات والمعدات، وإنما تتوقف في المرتبة الأولى على توافر المختصين والفنيين من أبناء البلاد القادرين على تكييفها وملاءمتها لظروف المجتمع وأحواله واحتياجاته ، والتعليم العالي في البلاد العربية مسؤول مباشرة عن تطوير هذه التقانة واستثمارها بتطوير برامجه وعلاقاته بالمجتمع .

– الاحتفاظ بالكفايات العربية ، واجتذاب العناصر المهاجرة أصبح ضرورة في وقت تحتاج فيه البلاد العربية إلى تحقيق التوازن بين الإمكانات البشرية والإمكانات المادية المتزايدة .

– العمل على تحقيق مزيد من التفاعل مع الثقافات المختلفة، والاتصال بصفة خاصة بالبلاد الإفريقية ومشاركتها في عمليات

البناء الثقافي والتغيير الحضاري ، يعني دورا جديدا للتعليم العالي في البلاد العربية .

ونظرا لهذه الاعتبارات السابقة ولأهمية التعليم فقد طرحت الاستراتيجية عدة توصيات لتطوير التعليم العالي :

– إعادة النظر في التخصصات القائمة وتوجيه الاهتمام نحو فروع جديدة في ضوء مسوح شاملة لاحتياجات الوطن العربي في مسيرته نحو التنمية الشاملة، وترتيب هذه الاحتياجات في أولويات، وحسن توزيع هذه التخصصات والفروع على الجامعات العربية.

– طرح نماذج جديدة من التعليم العالي في ضوء حاجات التنمية ، فنظام الكليات الصغرى أو المتوسطة، والكليات البيئية، والجامعات الإقليمية، والجامعات المفتوحة والتعليم بالمراسلة والتعليم المتناوب – كلها نماذج وصيغ تحتاج البلاد العربية إلى تجريبها والأخذ ببعضها وتطويرها .

– ممارسة جهود مركزة لتكون الجامعات العربية مراكز فكر وتأهيل، فتضطلع بدور خلاق في تحقيق الأصالة والتجديد، وفي تنمية فكر عربي متميز، وتطوير علم عربي يعبر عن حاجات ومقومات الأمة العربية.

– إعادة النظر في نظام البعثات الدراسية إلى خارج الوطن

العربي، ونظم الدراسات العليا والبحوث بقصد تنمية «المدارس الفكرية» داخل الجامعات العربية ذاتها وتوجيه طلاب الدراسات العليا إلى دراسة الواقع العربي ومشكلاته، والكشف عن صور للمستقبل بمعايشته من خلال الدراسات الميدانية.

– إيجاد البرامج المهنية المتكاملة لإعداد المعيدين والأعضاء الجدد، وتمكين أسباب التفاعل والحوار بين أعضاء هيئة التدريس الجدد والقدامى لتجديد مستويات الأداء وتجويدها مع توفير الإمكانات والمستحدثات الجديدة المساعدة في هذا المجال.

– إنشاء مركز أو معهد لتطوير التعليم العالي «بالبلاد العربية على المستوى القومي في اتحاد الجامعات العربية للقيام بعمليات التخطيط والتنسيق والدراسات والبحوث عن مشكلات هذا التعليم ، ووضع قواعد القبول وتيسير حركة الطلاب والأساتذة والتوثيق وتبادل المعلومات .

4 – التكامل بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية :

لقد أصبح هذا التكامل من الأولويات في تطوير التربية العربية، بعد أن تعددت الاستراتيجيات واختلفت المداخل إلى الإصلاح، ويدعو إلى هذا التكامل ما يأتي :

– الأخذ بالتنمية الشاملة إطارا «لاستراتيجية التربية» مما يؤكد الترابط بين النواحي الكمية والنواجي الكيفية وكلاهما ضروري

لضمان أعلى درجة من الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية .

– النظرة المتكاملة للإنسان العربي التي تؤكد وظائف التربية الاجتماعية والاقتصادية والخلقية والسياسية ، وتجعل من التربية سبيلا حقيقيا لنمو الفرد وتقدم المجتمع ويتحقق بذلك التكامل بينهما .

وهذه النظرة المتكاملة لجوانب الكم والكيف، وللكفاية الداخلية والخارجية ، تعني ما يأتي في تطوير التربية العربية :

– اعتبار القضية الجوهرية في هذا كله هي تغيير فلسفة التربية ومحتواها وأدواتها وتعديل علاقتها بالمجتمع لكي تحسن وظيفتها الأساسية وهي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقوام هذه الفلسفة، نظرة متكاملة للإنسان العربي من حيث وحدة شخصيته وتفردها، ومن حيث تفاعله مع مجتمعه وأصالته وسعيه إلى التجديد. والمناهج والطرائق والأساليب والأدوات التي لا تخدم هذه الفلسفة وتترجمها سوف تجعل التربية العربية فاقدة دورها في صنع المواطن العربي الجديد.

– العمل على تحقيق التوازن في التربية العربية وإقرار قواعده وأسبابه : ونعني بذلك التوازن بين الدراسات الإنسانية والأدبية والدراسات العلمية والتقنية والتوازن بين أحجام أنواع التعليم وفروعه المختلفة ، والتوازن بين مخرجات التعليم في كل مرحلة

ومدخلاته في مرحلة تالية، والتوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات المجتمع من العمالة الماهرة في شتى المستويات ...

– اتخاذ «الخبرة بالعمل» محوراً لتطوير المناهج في جميع مراحل التعليم، واستثمار العلاقات بين التربية المدرسية والتربية اللامدرسية، وإيجاد خطوات متعددة بينهما بحيث تزول اللفظية والتلقين والسلبية والرتابة من التربية المدرسية وتتحقق المشاركة والإيجابية من جانب الطلاب والمعلمين على السواء.

– توجيه عناية خاصة إلى العلوم والرياضيات الحديثة.

– العناية الكافية باللغات الأجنبية في مختلف مراحل التعليم لتكون وسيلة الاطلاع على تطور العلوم والثقافة والاتصال بالعالم إلى جانب العناية بالتراث القومي وباللغة العربية.

– تركيز اهتمام خاص على توفير الكتب المدرسية الصالحة وتطويرها باعتبارها من أهم أدوات التعليم.

– المبادرة في أسرع وقت ممكن إلى اتخاذ التدابير والوسائل الكفيلة باستعمال اللغة العربية لغة تدريس في جميع مراحل التعليم.

ويرتبط بهذه النظرة المتكاملة للكفاية الداخلية والخارجية باعتبارها أولوية، أولويات أخرى تؤثر فيها وتغذيها وهي :

– وضع استراتيجية واضحة لتطوير التقنيات التربوية والوسائل التعليمية .

– تطوير التخطيط التربوي من حيث أساليبه واتجاهاته .

– الاهتمام بالبحوث التربوية الأساسية منها والميدانية.

5 – تطوير الإدارة التربوية :

نظرا لأهمية الإدارة في تطوير العملية التربوية، اقترحت الاستراتيجية مجموعة من النقاط من أهمها :

– توحيد الإشراف والتوجيه لجميع مؤسسات التربية في كل قطر حتى تتضح الأهداف الكبرى، والرؤية المستقبلية، وتتجنب هذه المؤسسات الغموض في الأهداف والتكرار في الجهد.

– توثيق العلاقات بين أجهزة التخطيط والمتابعة على المستوى القطري، واتخاذ الوسائل الحديثة للوفاء بمطالبها.

– إقرار مبادئ اللامركزية وأشكالها ووسائلها تحقيقا للديمقراطية وتأصيلا لمبدإ المشاركة، فإن من أهم معوقات التطوير في البلاد العربية، تحكم الإدارات الفوقية.

– الربط بين السلطة والمسؤولية على شتى المستويات، لضمان السرعة في الحركة والإنجاز، وتشجيع المبادرات في الواقع والمجالات المختلفة.

– اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة، واتخاذ الوسائل الكفيلة بجمع البيانات وإذاعتها والإفادة منها لتكون أساسا سليما للجميع في اتخاذ القرارات.

6 – تطوير إعداد المعلمين:

أولت الاستراتيجية أهمية خاصة لإعداد المعلمين حيث يتوقف عليهم تحقيق الكثير من الأهداف التربوية، ومن ثم أوصت بمجموعة من النقاط منها:

– توحيد مصادر إعداد المعلم وتحقيق التكامل بين الإعداد والتدريب أخذا بمبدإ التربية المستديمة.

– وضع شروط مناسبة لاجتذاب أفضل العناصر للالتحاق بكليات التربية وتوثيق العلاقات بين كليات التربية في القطر الواحد وفي البلاد العربية المختلفة.

– العناية بالبحوث داخل هذه الكليات وانفتاحها واتصالها بالجديد باستمرار.

– إيجاد صيغ جديدة لإشراف الأساتذة على الطلاب وريادتهم، وتخليص هذه الكليات من الممارسات التقليدية واعتمادها الأساليب الجديدة في الإعداد.

– تعدد وظائف هذه الكليات والمعاهد، فلا تقتصر على إعداد معلم المواد الأكاديمية فهناك حاجة إلى معلم المعوقين والى المعلم الموجه والمشرف والى المدرب والموجه والى معلمي التعليم التقني باختلاف تخصصاتهم .

– تدريب المعلمين على استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة سواء في مرحلة الإعداد أو التدريب .

رابعا : مراحل تنفيذ الاستراتيجية :

اقترحت اللجنة الفنية أن يأتي تنفيذ الاستراتيجية في مراحل أربع، بحيث يكون لبعضها أمد أدنى وأمد أعلى بحساب الأعوام، تسعى الأقطار العربية أن تحقق المهمات المنوطة بكل مرحلة في أمدها الأدنى، فإن اضطرت إلى الأمد الأعلى سعت إلى تدارك ما فاتها في مرحلة تالية، على أمل أن تتوافق مسيرتها مع مسيرة شقيقاتها .

والمراحل هي :

– المرحلة الأولى : وتتميز بالحوار والإقرار والشروع بتطوير الأنظمة التربوية، وأمدها الأدنى عام والأعلى عامان .

– المرحلة الثانية : وهي مرحلة الانطلاق ، وتتميز بالتخطيط الشامل ووضع الأسس للتطوير نحو الأصالة والتجديد ومواجهة المشكلات الحادة بمنهجية علمية وأمدها الأدنى عامان والأعلى ثلاثة أعوام .

– المرحلة الثالثة : وهي مرحلة مواصلة مواجهة المشكلات الحادة حيثما كانت قائمة، ومواصلة تحقيق وتوثيق التكامل مع التنمية الشاملة ، وفقا لنظام الأولويات والعمل على التطوير نحو الأصالة والتجديد في مجالات مختارة، وأمدها الأدنى خمسة أعوام والأعلى عشرة أعوام .

– المرحلة الرابعة : وهي مرحلة التطوير الشامل نحو الأصالة والتجديد ، المتكامل مع التنمية الشاملة ، المتميز بالإبداع والابتكار والاستمرار، وبناء المجتمع العربي المتعلم .

خامسا : تعليق عام على الاستراتيجية

بعد العرض لتعريف الاستراتيجية ومبادئها وأولوياتها، يمكن الإشارة إلى بعض المزايا والأحكام العامة، والواردة بمقدمة اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة وسائل تنفيذ الاستراتيجية والمنعقد بالرياض في الفترة من 27 – 31 يناير 1979م وكان من أهم تلك المزايا:

– تعتبر الاستراتيجية أول محاولة من نوعها في ميدان التربية العربية يتوافر لها الشمول والتكامل والمرونة لحركتها على مدى الربع الأخير من القرن العشرين، ويؤمل أن تكون رائدة لاستراتيجيات في ميادين أخرى في الحياة القومية.

– نظرتها للتربية في سياق المجتمع العربي في ماضيه وحاضره ومستقبله، وتأكيدها على التفاعل الواعي بينهما، المتسم بمواقف حضارية تجمع بين الأصالة والتجديد، وما ينطويان عليه من الذاتية والابتكار.

– استناد التربية العربية فيها إلى الإسلام عقيدة ونظاما، وسعيا لاستيعاب أصوله ومبادئه وقيمه وفضائله باستمرار.

– قيام التربية في الوطن العربي على الأهداف القومية للأمة العربية وجعلها سبيلا إلى وحدتها وتقدمها وضمان الحياة الكريمة.

– التأكيد على ديمقراطية التربية واعتبارها حقا أصيلا للصغار والكبار من الجنسين تلتزم الدولة بتوفيره وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص، بأوفى معانيه، وواجبا يلزم النهوض به لتنمية شخصية الإنسان العربي من جميع جوانبها ولتقدم الأمة العربية .

– التأكيد على التجديد الشامل للتربية العربية في نطاق التنمية الشاملة في الوطن العربي، وعلى المعية بينهما جنبا إلى جنب، واعتبار الإنسان العربي أداة وغاية لهما.

– التأكيد على صلة التربية بإرادة التغيير في الأمة العربية، تنمية لها، وسبيلا إلى تحقيق أهدافها.

– التعويل على قومية العمل العربي في مجالات التربية والتنمية على السواء وتوثيق التعاون والتوازن فيهما ترسيخا لمقومات الوحدة وبلوغا لها .

الاستناد إلى العلم والتقنية في التربية، واستيعابهما منهجا ومحتوى، وإضفاء الخصائص القومية والإنسانية عليهما .

– الانفتاح على الحضارة المعاصرة بجوانبها السلمية والاستفادة من تجارب الشعوب وخبراتها، ومن تطور الفكر التربوي الحديث.

– التأكيد على مبدإ التربية المستديمة وجعلها سبيلا لتكوين المجتمع العربي المتعلم .

– احتواء تقرير الاستراتيجية على مسائل واتجاهات تربوية وحضارية من شأنها أن تغير التفكير وتدعو إلى الحوار المتصل .

سادساً : المتابعة ووسائل التنفيذ

لم ينته عمل لجنة وضع الاستراتيجية بمجرد إقرار التقرير المجمل للاستراتيجية ونشره، بل امتد عمل اللجنة الفنية إلى المتابعة والتطوير وبذلك اتسمت الاستراتيجية بالمرونة والتعديل، فقد دعا المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الدول العربية لمواصلة الحوار وتعميقه حول التقرير في صيغته النهائية مع اشتراك المنظمة العربية في هذا الحوار، كما دعا الدول إلى العمل على تطبيق الاستراتيجية بتكييفها وتخصيصها للأحوال القطرية.

وقد وضعت المنظمة برنامجا لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية خلال عامي 1978 – 1979 ويتلخص فيما يلي :

– عقد ندوتين لمناقشة قضايا تتصل باستراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية إحداهما في دمشق والأخرى في أبو ظبي وذلك خلال عام 1979.

– مواجهة التزامات تنفيذ الاستراتيجية وذلك بإسهام المنظمة

ببعض الخبراء المتخصصين في ميادين تربوية معينة وفقا لمتطلبات الدول .

– التوعية باستراتيجية تطوير التربية أهدافا ومضامين ووسائل وذلك بإعداد دراسات في بعض ما ورد في تقرير الاستراتيجية من موضوعات يقوم بها مختصون، وتعمم في البلاد العربية كافة.

– عقد اجتماع لوكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة وسائل تنفيذ الاستراتيجة وهو الاجتماع الذي تقرر عقده في الرياض (27 – 3 / 1979 م) والذي هدف إلى:

أن يتدارس وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية– باعتبارهم في قمة المسؤولين عن تنفيذ الاستراتيجية – ما احتواه تقرير الاستراتيجية ووسائل تنفيذه على المستوى العربي العام حتى يكون هناك تنسيق في العمل التنفيذي، ولكي يستطيع وكلاء الوزارات بدورهم أن يبصِّروا العاملين في الأجهزة المعنية بوزاراتهم بالاتجاهات التي تتضمنها الاستراتيجية ليكون تطوير التربية في مجالاتها المختلفة متمشيا مع مضمون التقرير وعلى خط سياسي تربوي موحد، ولكي يأتي التخطيط ووضع البرامج بعد ذلك وفقا للاتجاهات التي أكدت عليها لجنة وضع الاستراتيجية.

كما تم في هذا الاجتماع الذي عقدته المنظمة بالتعاون مع وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية التي استضافته في الرياض

باستعراض آراء مختلف الدول فيما يتعلق بوسائل التنفيذ والعقبات التي تعترضها، ومقترحاتها في طرق التغلب عليها .

كما لم يتوقف اهتمام المنظمة بإقرار الاستراتيجية وبوسائل تنفيذها، بل واصلت ذلك الاهتمام بمراجعتها وتحديثها لتتمشى مع المستجدات والمتغيرات التي تعرض لها العالم والدول العربية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين .

سابعاً : مراجعة الاستراتيجية وتحديثها :

1 – دواعي مراجعة الاستراتيجية وتحديثها :

انطلقت استراتيجية تطوير التربية العربية من واقع عالمي وعربي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينيات، إلا أن هناك أحداث وتغيرات كالثورة العلمية والتقنية التي أعقبت الحرب الباردة صحبتها تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية تملي معالجة جديدة لآثارها وانعكاساتها على ميادين الحياة المختلفة بصفة عامة، ونظم التربية والثقافة بصفة خاصة .

إن الانفجار في المعرفة والتقانة الذي حدث بعد كتابة «تقرير الاستراتيجية» لا بد أن يملي نظرة جديدة كل الجدة إلى العالم وإلى الوطن العربي وإلى موضوع التنمية وإلى نتائج ذلك على التربية، ولا بد وأن يفرض بالتالي مراجعة جذرية للاستراتيجية، وعلى سبيل المثال فإن البنية المتشابكة لثورة المعلومات والاتصال والثورة

البيولوجية، وهندسة النسل، وتغير ترتيب الأولويات والأسبقيات الحاكمة للعالم، فتجعل للمعرفة مقام الصدارة قبل «الثروة– القوة» بل تجعلها الأداة الحاسمة في توليد كل منهما، وهذا يعني عودة التربية منتصرة لتحتل مكان الصدارة في التنمية والتقدم .

لقد انعكست آثار الهزات الكبرى التي غيرت وجه العالم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على البلدان العربية كما انعكست على سواها، وعرف الوطن العربي أيضا هزات في أكثر من ميدان، وأخطر ما عرفه تشتت الصف العربي ووهن التضامن والتكافل والتكامل بين معظم أجزائه، مثل هذا المآل لا ييسر تنفيذ أي استراتيجية قومية سواء في ميدان التربية أو العلوم أو محو الأمية.. أو سوى ذلك من ميدان العمل العربي المشترك في ميادين التنمية المختلفة، ولقد أكدت التجربة الحاجة الماسة إلى التكامل والتعاون العربي من أجل نجاح أي مشروع تنموي، بحيث يكون اللقاء بين الموارد المتنوعة المنثورة في البلدان العربية، الشرط اللازم الذي لا يفلح دونه البناء الحضاري المستقبلي للأمة العربية، بحيث تستطيع رسم استراتيجية تربوية من خلال أفق جديد يؤدي إلى أوبة الأمة إلى ذاتها. إن مطلب التضامن ليس مطلبا تنمويا فحسب بل هو مطلب أمني، يقي الأمة العربية مخاطر تمزيقها وضياعها وتداعي الأمم عليها، كما أنه مطلب ثقافي يحول دون محو هويتها العربية الإسلامية .

وقف الوطن العربي في أواخر القرن العشرين في مواجهة التغييرات الشديدة التي تتم على الساحة العالمية في شتى الميادين، وفي ميدان التربية بوجه خاص، مستسلما متلقيا ما تقذف به الحضارة العالمية، منفعلا بما يجري قليل الفعل فيه، وإذا كانت هناك دول كثيرة من دول العالم تشترك مع العالم العربي في هذه التغييرات إلا أنه مطالب أمام هذا الواقع ذي البأس الشديد إلى أن يحدد موقفه، بحيث يملك زمام الانفتاح على العالم قبضا وبسطا وفقا لمصالحه ومنطلقاته الثقافية وحاجاته الإنسانية الحقيقية، ونجاح العرب في ذلك يستلزم بناء نظام تربوي ملائم لما يرجون من أهداف جديدة في مواجهة العالم الجديد، لا سيما وأن العالم لا يقذف علينا حمم المخاطر المالية والاقتصادية فحسب، ولا يلقى حصاد منتجاته الثقافية وحدها، بل يغزو قيمنا وفلسفتنا وتراثنا وخاصة بعد التقدم في وسائل الاتصال والفضائيات.

إن ما سبق يوضح مدى الحاجة إلى القيام بمراجعة «لاستراتيجية تطوير التربية» في ضوء هذا الواقع العربي الحريص على ذاته وعطائه وسط هذا السيل من منتجات النظام العالمي الذي يكاد يحمّل» العالمية» معنى واحدا، هو « عالمية اقتصاد السوق» غافلا عن معانيها الإنسانية المتصلة بصميم حياة الملايين من البشر وسعادتهم ومصيرهم .

وإذا كان العالم المتقدم نفسه يعترف بإخفاق النظم التربوية فيه

وعجزها عن اللحاق بحاجات المجتمع الحقيقية، بل إن هناك علامات استفهام كبيرة عن أفضل شكل للربط بين مخرجات التربية وبين حاجات العمالة، بعد أن فشلت كثير من النظم المطبقة في هذا المجال، وهناك اعتراف أكبر بتقصير التربية «في شتى مراحل التعليم» في تطوير العلوم والثقانة، وتساؤل عن الشكل الأمثل لربط التربية بالعمل ومواقعه، فما لا شك فيه أن التربية العربية بحاجة إلى مراجعه وتطوير.

وعلى الرغم من أن كثيرا من نظم التعليم في البلدان العربية تأخذ بكل جديد، وترصد إنفاقا ضخما لتجويد التعليم نوعا وإدارة وخدمات، إلا أنه تسرى على الألسن تساؤلات حول أسباب ضعف ثمرات هذا كله، وحول أسباب المستوى التحصيلي المنخفض للطلاب في معظم الأحيان، وحول ضآلة عطائهم للمجتمع وتقلص دورهم في تقدمه وتنميته؛ الأمر الذي يوجب الكشف عن الأسباب الحقيقية لتردي نتائج التعليم في معظم البلاد العربية .

كذلك يتساءل الكثيرون في العديد من البلدان العربية عن مدى الآثار التي أحدثتها في واقع التربية توصيات المئات من المؤتمرات والحلقات والندوات، وتوجيهات الاستراتيجيات والخطط التربوية، بالإضافة إلى آلاف الكتب والمجلات التربوية العربية والأجنبية، وغير ذلك من مصادر الفكر التربوي والتطوير

التربوي، إن القليل مما تقدم يصل إلى غرفة الصف والطالب ومن بعدهما الحياة والمجتمع، ولا بد هنا من طرح السؤال صريحا: أين تكمن العلة ؟ ولماذا يقصر العمل التربوي عن الفكر التربوي هذا التقصير الواضح ؟ وهل العلة في ضعف الفكر التربوي نفسه وفي عدم إدراكه للواقع وعقباته وحاجاته، أم أن العمل هو الذي يعطل الفكر ويعقده؟ كل هذا يحتاج إلى معالجة استراتيجية التربية العربية من منظور جديد، منظور البون الشاسع بين الفكر والعمل في التربية في معظم الأقطار العربية .

إن الواقع العالمي الذي سيطرت عليه الهجمات المالية، والواقع العربي المترقب والمستسلم، والواقع التربوي في العالم وفي الوطن العربي التي تعصف به رياح الشك، والمستقبل العربي الباحث عن مصير أفضل، كل ذلك يعد دواعي كافية لإجراء مراجعة وتحديث لاستراتيجية تطوير التربية بالبلاد العربية، ولرسم معالم تربوية جديدة تنطلق من المعالم الجديدة التي يتصف بها الواقع العالمي والعربي التربوي، ومن آمال المستقبل العربي المستمدة من فهم ذلك الواقع وتنفيذه وإدراك اتجاهاته الأساسية واحتمالات تطوره .

2 – مراجعة الاستراتيجية

لقد تمت أول مراجعة لاستراتيجية تطوير التربية العربية

– الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1979 – بعد مرور 16 سنة ، أي في عام 1995 وغير خاف أن تلك المدة التي انقضت منذ وضع الاستراتيجية، قد استجدت خلالها ظواهر عديدة على المستويين الدولي والعربي، نتيجة تحديات جديدة ولدتها المتغيرات التي عرفها العالم خلال هذه الفترة .

من هنا عملت المنظمة على مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، فقامت مجموعة من الباحثين الأكفاء بإنجاز البحوث التي تفي بهذا الغرض، وإلى هذه البحوث والدراسات استند المربي المعروف الأستاذ الدكتور عبد الله عبد الدايم في وضع تقرير المراجعة، مبرزا الدور الكبير الذي تضطلع به التربية في مواجهة التحديات الجديدة ومن أجل تنمية التربية العربية بما يؤهلها لتكوين أجيال تعيش حاضرها ومسلحة بما يجب لبناء المستقبل .

واشتمل تقرير المراجعة على ستة فصول، تناول في أولها الواقع العالمي وانعكاساته على الواقع العربي وتطلعاته، وتضمن الفصل الثاني الواقع العربي حاضرا ومستقبلا وانعكاساته على مسيرة التربية، وفيه بحث واف عن السكان والقوى العاملة في الوطن العربي والاقتصاد العربي ومشكلاته، وامتلاكه للقدرة العلمية والتقانية وعلاقة التقانة بالثقافة العربية.

واشتمل الفصل الثالث على واقع التربية في الوطن العربي من

حيث الكم والكيف، وفي ضوء تحليل الواقع والمستقبل المتوقع في العالم وفي الوطن العربي في مجالات الاقتصاد والعلم والتقانة والتربية تبدت المنطلقات التي ينبغي أن تنطلق منها مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، كما تبدت المعايير اللازمة لتخير العناصر التي ينبغـي أن تضمها، وقد ساعـدت هذه المعاييـر في أمرين : أولهما تخير المشكلات التربوية الأساسية التي تتألف منها عناصر الاستراتيجية، وثانيهما البحث عن الحلول اللازمة لتلك المشكلات، وهذا ما تضمنه الفصل الرابع من تقرير المراجعة، واشتمل الفصل الخامس خلاصة وافية للاستراتيجية كما تناول الفصل السادس والأخير على سبل تنفيذ الاستراتيجية على المستويين القطري والقومي .

كما حدثت مراجعة أخرى لتلك الاستراتيجية من قبل الأستاذ المرحوم الدكتور شعيب المنصوري تعليقا على مراجعة الأستاذ الدكتور عبد الله عبد الدايم مباشرة، وقد تمت في إطار أحداث ومتغيرات قريبة في الحدة والزمن من أحداث المراجعة الأولى ، إضافة إلى أنها جاءت وصفا لفصول مراجعة د/ عبدالله عبدالدايم، ومما جاء فيها وصف للفصل الأخير كنموذج (ويستعرض الدكتور/ عبدالله عبدالدايم في الفصل الأخير من مراجعته جملة من الأمور الإجرائية التكتيكية التي تتوجه نحو تعميق فهم البلاد العربية لاستراتيجيتها وزيادة فاعليتها، سواء على المستوى الوطني

أو الإقليمي، وكذلك تعميق الالتزام بما تفرضه من إجراءات مستقبلية على مناحي حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من مشقة الطريق والمشكلات التي تصد أي جهد مخلص عن تحقيق صبواته، فإن هدف إنفاذ استراتيجية عربية موحدة هدف لا يجب أن تقصر دون تحقيقه الهمم ، خاصة وأنه يمثل، كما أسلفنا، خيارنا الوحيد للعيش الكريم في هذا العالم الذي تتقاذفه أمواج التغير فلا يكاد يستقر له قرار.

وإننا لنشعر بحق ، كما يؤكد الدكتور/ عبدالله عبدالدايم أن بإمكان التربية العربية أن تعيد بناء الإنسان العربي الذي يستطيع مقارعة التحديات المستقبلية الضخمة، حتى لو لم تلق التربية «العون كله من سائر مقومات النظام العربي من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، شريطة أن يسعفها أهلها، أرباب التربية، وأن يؤمنوا برسالتها»).

3 – تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية

اهتمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتحديث استراتيجية تطوير التربية العربية بعد مرور ما يقرب من ربع قرن، استندت عملية التحديث إلى لجنة فنية مكونة من مجموعة من الأعضاء بعضهم من لجنة الاستراتيجية الأصلية والبعض الآخر تم إضافته وكان تشكيلها كما يلي:

د. ميلود حبيبي　　د. عبد الله الزروق

د. علي الحوات　　د. حسن حطاب

أ. أسعد المسعودي　　أ. حياة الوادي

وعقدت اللجنة عدة اجتماعات : في طرابلس في الفترة من27 إلى 30 / 12 / 2003 م، وبالرباط من 10 إلى 16 / 2 / 2004 م، وفي القاهرة من 25 إلى 27 / 5 / 2004 م. وفي تلك الاجتماعات تم تكليف بعض الخبراء بإنجاز فصول الاستراتيجية المحدثة كالتالي:

المقدمة: الدكتور عبد العزيز الجلال

الفصل الأول: الدكتور مصطفى عبد السميع

الفصل الثاني : الدكتور عبد الله الزروق، والدكتور علي الحوات

الفصل الثالث: الدكتور نبيل علي

الفصل الرابع: الدكتور مصطفى القباج

الفصل الخامس، والسادس: الدكتور جابر عبد الحميد جابر

وبعد وصول تلك الفصول إلى لجنة تحديث الاستراتيجية خصصت لمناقشتها مجموعة من الاجتماعات، وطلب من الباحثين إجراء التعديلات المطلوبة، وفي ضوء الملاحظات المتوصل إليها، تم مناقشة فصول تحديث الاستراتيجية في اجتماع الخبراء الموسع بالقاهرة في الفترة من 25 – 27 مايو 2004 م .

وتجدر الإشارة إلى أن جمعية الدعوة الإسلامية العالمية وأمينها الأستاذ الدكتور محمد أحمد الشريف، قد وفرا الدعم المالي والفني اللازمين لتنفيذ مشروع التحديث، خدمة لأهداف الأمة العربية، والتعريف به عربيا ودوليا، وتطويره كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك من عقد ورشات عمل ولقاءات علمية وتربوية إقليمية ودولية لعرض الاستراتيجية في شكلها الجديد بما يفضي إلى إبراز حيوية الفكر التربوي العربي وتفتحه على التراث وعلى الآخر .

ومن خلال سلسلة من الاجتماعات وورش العمل التي عقدتها اللجنة الفنية لتحديث الاستراتيجية – طوال عامي 2003 ، 2004 – تم خلالها إعادة مراجعة الوثيقة الأصلية ومناقشتها وتحليلها واستنباط توجيهات ورؤى وآفاق جديدة للتربية العربية، وانطلاقا من ذلك تم التوصل إلى الوثيقة المحدثة والتي طبعتها المنظمة العربية تحت عنوان" تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية: رؤى وأفكار جديدة" تونس 2006، وهي تتكون من 15 فصل تمثل ثلاثة محاور :

المحور الأول : دواعي تحديث الاستراتيجية الأصلية وإعادة قراءتها في ضوء واقع تطورات الوطن العربي المختلفة ومستجدات الفكر التربوي وآفاقه المستقبلية، وكان من أهم تلك الدواعي ظهور العولمة، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في التعليم، واستيعاب الثورة العلمية والتقنية إلى غير ذلك .

المحور الثاني : تحديد منطلقات ومصادر الاستراتيجية المحدثة التي ترجع إلى الماضي الحي للأمة العربية وحاضرها وآفاق مستقبلها ومع مرونة وقدرة الاستراتيجية على التواصل مع نفسها ومع الآخرين في العالم .

المحور الثالث : تحديد آليات وسبل تنفيذ تلك الاستراتيجية للمواءمة بين الحاضر وبناء مجتمع المستقبل في الوطن العربي ومع تحديد الأولويات ومراحل العمل والتنفيذ ووسائل المتابعة والتقويم.

ثامنا: نماذج لوثائق الاستراتيجية

يعرض هذا الجزء من الكتاب لنماذج من مجلدات وثائق استراتيجية تطوير التربية بالبلاد العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1979 ، وتجدر الإشارة إلى أن تلك الوثائق هي التي تم الاعتماد عليها كمراجع في بناء سلسلة الكتاب التربوي «رؤى وأفكار» والمكونة من ستة كتب، وسوف يتم العرض لجزء صغير من تلك الوثائق كنموذج للقارئ العربي ، علما بأنه سوف يتم – في وقت لاحق – طباعة هذه الوثائق كاملة ليتمكن الباحثون التربويون من الاستفادة منها، وإجراء دراسات تحليلية نقدية لها.

وسيتم العرض لتلك النماذج طبقا للترتيب التالي :

1 – نموذج للمجلد الأول المكون من جزئين والذي احتوى على 17 اجتماعا للجنة وضع استراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية ، والتي عقدت في مدن : طرابلس ، القاهرة ، الجزائر ، باريس .

2 – نموذج للمجلد الثاني المشتمل على المراسلات الصادرة عن الأمانة الفنية للجنة وضع الاستراتيجية والواردة إليها .

3 – نموذج للمجلد الثالث المكون من جزئين والمشتمل على الندوات الفكرية التي حضرها الخبراء العرب ، والتي عقدت في مدن : باريس ، القاهرة ، الجزائر .

4 – نموذج للمجلد الرابع المشتمل على الدراسات الواردة إلى الأمانة الفنية سواء كانت لبناء الاسراتيجية أو تعليق على أجزاء منها للتعديل والتطوير .

5 – نموذج لجزء من المجلد الخامس والمكون من ثلاثة أجزاء والمشتمل على مؤتمرات واجتماعات المهتمين بالتربية والتعليم في البلاد العربية .

6 – نموذج لجزء من المجلد السادس والمشتمل على التقرير المبدئي للجنة وضع استراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالنواحي التنظيمية لعمل اللجنة.

1 – نموذج للمجلد الأول المكون من جزئين والذي احتوى على سبعة عشر اجتماعا للجنة وضع استراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية، والتي عقدت في كل من : طرابلس ، القاهرة ، الجزائر ، باريس.

الاجتماع العام الثاني عشر
الجلسة الأولى

عقدت اللجنة جلستها الأولى عند الساعة العاشرة من صباح السبت 7 أغسطس 1976 م ، برئاسة الدكتور/ محمد أحمد الشريف رئيس اللجنة وذلك بمقر اليونسكو بباريس وقد حضر الاجتماع كل من :

1 ـ الدكتور/ عبد الرزاق قـدوره

2 ـ الدكتور/ عبدالعزيز البســـام

3 ـ الدكتور/ محمد الهادي عفيفي

4 ـ الدكتور/ نجاتي البخـــــاري

كما حضر الاجتماع الدكتور/ عبدالله الزروق الأمين العام المساعد للجنة .

وقد استهل السيد الرئيس الجلسة باسم الله ثم رحب بالأخوة الأعضاء منوها بجهودهم وحرصهم على انجاز التقرير في موعده

المحدد مؤكدا لهم عزم اللجنة على الإيفاء بما أخذته على عاتقها من التزامات ومسؤوليات فيما يتعلق بالتقرير والعمل على تقديمه حسب البرنامج الزمني المتفق عليه . وقد أبدى الأعضاء تجاوبا كبيرا لما أبداه السيد الرئيس من ملاحظات .

ونظرا لما للقاءات الفكرية مع كبار المسؤولين عن قطاع التربية من أهمية بالنسبة للتقرير والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم في هذا الميدان فقد حرص السيد الرئيس على أن يتم لقاء للجنة بكامل أعضائها مع السيد المدير العام لمنظمة اليونسكو بباريس، وقد تم اللقاء في جو ودي حيث قدم السيد الرئيس الأخوة الأعضاء للسيد المدير العام وشرح له الجوانب المختلفة للمهمة المناطة باللجنة كما بين له حرص اللجنة على الاستفادة من جميع الدراسات والبحوث التي قامت وتقوم بها عدد من المؤسسات والمراكز التربوية العالمية من أمثال منظمة اليونسكو بباريس ومركز التربية الدولي بجنيف وغيرهما من المؤسسات العلمية والتربوية .

وقد رد السيد المدير العام على ملاحظات السيد الرئيس مشيداً بجهوده المشكورة للعمل على إعداد تقرير شامل يوضح الجوانب المختلفة لواقع التربية ولتطورها ومستقبلها في الوطن العربي وأوضح أن منظمة اليونسكو تعقد أمالا كبيرة على مثل هذا التقرير الذي تقوم اللجنة بإعداده وأكد أن انعكاساته على الوضع التربوي وتطوره في الوطن العربي سيكون له أثر كبير

في تعديل البيانات والبرامج التربوية مما يمكنها من مواكبة التطور السريع ويحقق بالتالي الطموحات التي يتطلع لها الوطن العربي بوجه خاص والعالم الثالث بوجه عام .

وفي نهاية اللقاء شكر السيد الرئيس السيد المدير العام على اهتمامه الكبير وتتبعه لسير أعمال اللجنة كما شكره على التسهيلات الكبيرة التي ما فتئ يقدمها بالنسبة لسفر كل من الدكتور قدوره والدكتور نجاتي البخاري عضوي اللجنة وذلك للمساهمة في اجتماعات اللجنة وأعمالها المختلفة .

الجلسة الثانية

عقدت اللجنة جلستها الثانية عند الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم السبت الموافق 7 من أغسطس 1976 م، برئاسة الدكتور/ محمد أحمد الشريف رئيس اللجنة وذلك بمقر منظمة اليونسكو بباريس وقد حضر الاجتماع كل من : -

1 - الدكتور/ عبد العزيز البســـام
2 - الدكتور/ محمد الهادي عفيفي
3 - الدكتور/ نجاتي البخـــــاري
4 - الدكتور/ عبد الرزاق قـــدوره

كما حضر الاجتماع الدكتور/عبدالله الزروق الأمين العام المساعد للجنة .

وقد تواصلت الجلسة على النحو التالي :-

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم أبدأ جلسة هذا المساء وأشكر الله الذي وفقنا لعقد مثل هذا الاجتماع الذي نحن في أمس الحاجة إليه بالنسبة لظروف عمل اللجنة وأود أولا أن استعرض معكم المراحل التي تم انجازها بالنسبة للتقرير والتي على ضوئها سيتحدد برنامج العمل بالنسبة للمرحلة القادمة وسأطلب فيما بعد من الأخوة الأعضاء التكرم إبداء وجهات نظرهم حول ما يجب عمله في المرحلة القادمة وأود هنا أن أذكركم بما جاء في قرار المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته الرابعة والذي نص على دعوة اللجنة إلى مواصلة عملها وبذل قصارى جهدها لإنجاز التقرير الذي أنيط بها خلال النصف الثاني من عام 1976 م ، وكذلك أشير إلى قرار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته السابعة عشر والذي اطلع على مذكرة اللجنة واستجاب إلى ما جاء فيها، خاصة فيما يتعلق بعقد مؤتمر خاص لوزراء التربية في البلاد العربية للنظر في التقرير النهائي للجنة .

كما أود أن أشير إلى زيارة الدكتور عبدالله الزروق إلى كل من جنيف وباريس واجتماعه بالأخوة الأعضاء، حيث تبين أن بعض الأعضاء لن يتمكنوا من حضور الاجتماع العام للجنة المقرر عقده في طرابلس من 1 – 25 أغسطس 1976 م، وذلك بسبب

انشغالهم في كتابة بعض فصول التقرير في الوقت الحاضر، كما لا يفوتني أن أنبه إلى أن هناك بعض العراقيل التي قد تؤثر في برمجة العمل في المرحلة القادمة وخاصة بالنسبة للدكتور عبد الرزاق قدوره ومن أهمها انعقاد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو واجتماع المجلس التنفيذي بها وما يترتب على ذلك من التزامات وارتباطات بالنسبة للدكتور قدوره، ولكن مهما كانت المبررات فإنني أود أن أذكر نقطة هامة جدا وهي ضرورة التزامنا كلجنة بتقديم التقرير في موعده المحدد حسب قرار المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

والآن أود أن أطرح السؤال التالي على كل من الدكتور/البسام والدكتور/عفيفي : هل بنهاية منتصف شهر أغسطس 1976 م، ستنتهيان من كتابة الأجزاء المكلفين بإعدادها ؟

د. البسام : شكرا سيدي الرئيس، نحن في الواقع نواجه بعض الصعوبات في الكتابة ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة العمل الذي نقوم به إذ أن عمل استراتيجية كاملة للوطن العربي يستلزم أولا وقبل كل شيء دقة الاطلاع والإلمام الكامل بكافة التفاصيل التربوية اللازمة حتى تكون المادة محققة للغرض المطلوب ويكون الإنسان بالتالي منصفا وواقعيا في تحليله، وقد صادفتنا صعوبة الحصول على المادة العلمية والإحصائيات وغيرها من الوثائق الضرورية كما حرمنا من فرصة الحوار والنقاش مع بقية أعضاء

اللجنة بسبب ظروف عملهم، وعلى الرغم من تلك الصعوبات فقد تمكنت وزميلي الدكتور عفيفي من كتابة الفصول المكلفين بكتابتها ولو أن بعضها لا يزال يحتاج إلى التعديل والتوثيق، ولابد من الإشارة إلى أن العمل الذي نقوم به ثقيل ولكننا نسير نحو تحقيق الهدف المطلوب بشكل مرضي ونرجو من الله التوفيق.

أما الفصول التي أنجزناها ولا يزال بعضها يكتب حاليا فهي كما يلي :-

1- الماضي الحـــــي .

2- التحدي والصمـــــود .

3- المعطيات والمنطلقات .

4- طبيعة الاستراتيجية ومبادئهـا .

5- عناصر الاستراتيجية وبدائلها .

6- تطبيق الاستراتيجية بين الصعوبات والضمانات .

وهذه الفصول في شبه مرحلة نهائية بالنسبة لنا وليس بالنسبة لأعضاء اللجنة ونحن الآن باذلون جهدا كبيرا ولكن اتساع الموضوع وتشعبه يجعل مهمتنا شاقة.

د. عفيفي : اقترح أن تطبع الفصول التي تم انجازها وتوزع على الأعضاء ثم تجتمع اللجنة بكامل أعضائها في أواخر شهر سبتمبر مثلا لتناقش ما كتب ثم تتلو ذلك المرحلة التي يدعى فيها عدد

من المفكرين التربويين ولقاء اللجنة بهم ومناقشتهم وتبادل الرأي معهم ثم تجتمع اللجنة مرة أخرى في حوالي أواخر شهر أكتوبر لتناقش ما جاء في ملاحظات المفكرين ولنقد التقرير في مرحلته النهائية تمهيدا لتقديمه للطباعة .

د. قدوره : أولا أود أن أعتذر عن عدم تمكني من حضور بعض اجتماعات اللجنة خلال الفترة الماضية وذلك بسبب الظروف والارتباطات المتعلقة بعملي في منظمة اليونسكو، وأنا أدرك أن العبء الأكبر في العمل قد وقع على عاتقي الدكتور البسام والدكتور عفيفي وأقدر المجهود الذي يقومان به، أما بالنسبة لي وللدكتور نجاتي فلازلنا نواصل التشاور والنقاش حول الأجزاء التي نتعاون في كتابتها، وبالنسبة للفصل الذي كلفت بكتابته فهو يعتبر جاهزا الآن بعد أن أجريت عليه كثيرا من التعديل والتحسين وبالنسبة للعمل خلال المرحلة القادمة فإنني سأكون مشغولا من الآن حتى 25 أغسطس أما خلال شهر سبتمبر فأكون مستعدا للعمل الذي يتطلبه التقرير أما شهر أكتوبر فيكون شهرا صعبا بسبب انعقاد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو.

د. نجاتي : تواجهني صعوبات معينة بالنسبة لحضور اجتماعات اللجنة وذلك بسبب ظروف عملي وقد سبق أن شرحتها لحضراتكم في الماضي ومع ذلك فإنني سأحاول أن أكيف وقتي لينسجم مع برنامج عمل اللجنة خلال المرحلة القادمة ولو اضطررت

لاستخدام أجازاتي الخاصة .

الرئيس : علينا الآن أن نتفق على برنامج محدد بالنسبة للمرحلة القادمة بحيث نتقيد ونلتزم به جميعا وذلك حرصا على الوقت من جهة وتقديرا لظروف بعض الأعضاء من جهة أخرى .

وبعد أخذ رأى الأعضاء تم الاتفاق على برمجة العمل بالنسبة للمرحلة القادمة على النحو التالي : ـ

1 – من 27 أغسطس إلى 7 سبتمبر 1976 م، اجتماع عام للجنة بكامل أعضائها بمدينة طرابلس (ج.ع.ل) وذلك لكتابة بقية نصوص التقرير وتنقيح الفصول التي كتبت .

2 ـ من 27 سبتمبر إلى 10 أكتوبر 1976 م ، اجتماع عام للجنة بكامل أعضائها بمدينة طرابلـــــس (ج .ع.ل) وذلك للقراءة الأخيرة وإعداد النص النهائي للتقرير .

3 ـ من 25 نوفمبر إلى 30 نوفمبر 1976 م اجتماع عام للجنة بكامل أعضائها بمدينة طرابلس (ج.ع.ل) ويتم في هذا الاجتماع لقاء مع عدد من المفكرين التربويين لمناقشتهم والاستفادة من ملاحظاتهم حول التقرير .

هذا وعند حوالي الساعة السادسة مساء انتهى الاجتماع حيث شكر السيد الرئيس الأخوة الأعضاء على حسن تعاونهم وإخلاصهم في أداء المهمة المنوطة بهم مؤكدا لهم حرصه الكامل

على الالتزام ببرنامج عمل اللجنة متمنياً للجميع التوفيق والنجاح في مهمتهم .

2 – نموذج للمجلد الثاني المشتمل على المراسلات الصادرة عن الأمانة الفنية للجنة وضع الاستراتيجية والواردة إليها .

ملاحظات د.محمد سيف الدين فهمي
كلية التربية ـ جامعة الأزهر

1 ـ إن الأسئلة المطروحة للدراسة والبحث والتي تضمنها التقرير المبدئي على جانب هائل من الموسوعية والشمول مما قد يصعب أن يجاب عليها إجابة شافية من قبل القادرين على الإجابة عليها في الوقت الذي حددتموه لإنهاء التقرير الختامي للجنة وهو صيف 75 م .

2 ـ إذا آمنا بأن قضية التربية في أي مجتمع هي قضية المجتمع كله في تطوره أو تقدمه فأي سؤال يتصل بطبيعة هذا المجتمع أو أهدافه لابد أن ينتهي في النهاية إلى قضية التربية فيه. ولكن ليس معنى هذا أنه من الضروري أن يجاب على هذه الأسئلة جميعا لكي نتمكن من وضع استراتيجية لتطوير التعليم في هذا المجتمع أو ذاك. فهناك خوف أن تغرق لجنة الاستراتيجية نفسها في بحر من الأسئلة ثم بحر من الإجابات التي يصعب بعد هذا

كله استشفاف استراتيجية لتطوير التعليم في الوطن العربي.

3- أن بعض هذه الأسئلة، كما تبدو في صيغتها الموضوعية يصعب الإجابة عليها تحديدا كما في حالة «إلى أي مدى أسهمت التربية في بث القيم والمبادئ الاجتماعية»؟

أو أنها تبدو ذات صلة ضعيفة لهدف اللجنة كما في حالة «ما أبعاد القضية الفلسطينية»؟

4- إذا اتفقنا أن هذه الكثرة الشاملة من الأسئلة التي استهدفت ولا شك شمول النظرة وسعة الأفق،قد تعوق تحسس معالم استراتيجية التربية في الوطن العربي، فقد يكون من الأفضل تحديد مجالات للعمل والبحث والتي تشمل الجوانب الآتية :

- أهداف المجتمع العربي في كل بلد عربي .
- الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع العربي في كل بلد عربي.
- سياسات التعليم في كل بلد عربي.
- واقع التعليم في حجمه وكيفه في كل بلد عربي.

5- عند الوصول إلى هذه المعلومات يمكن تحسس نقاط الالتقاء والاختلاف ونقاط القوة والضعف، وفي ضوء هذا كله يمكن اقتراح استراتيجية عامة للتعليم في البلاد العربية مع اختلاف ظروفها وأوضاعها الطبيعية والسكانية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

6- وبناء عليه فإني أرى أن تحدد في ضوء هذا التقرير المبدئي نقاط محددة للإجابة عليها في كل بلد عربي، ثم تشكل لجان فنية للاستراتيجية في كل بلد عربي للإجابة على هذه الأسئلة وتقدم الدراسات إلى لجنة الاستراتيجية ودراستها من خلال أمانة فنية مركزية لهذه اللجنة تقوم بتصنيف واستخلاص نتائج هذه الدراسات وتقديمها إلى لجنة الاستراتيجية للنظر فيها وإعداد تقريرها النهائي.

ملاحظات الأستاذ/ محمد خالد الطحان
رئيس الاتحاد العربي للبيئات العاملة في رعاية الصم حول التقرير المبدئي للجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية العربية

- أشير إلى الجهد الكبير الذي بذلته لجنة استراتيجية التربية في وضع أسس استراتيجية عربية للتربية تمكن السلطات التربوية في مختلف الأقطار العربية من الوصول إلى تربية عربية تحقق قاسما مشتركا من الأهداف وتنمى في المواطن العربي اعتزازه بأمته العربية وانتمائه للوطن العربي الكبير واستيعابه معطيات العصر .

- ولقد لاحظنا من خلال الاطلاع على التقرير الأولي للجنة الكريمة أنها لم تتعرض إلى مشكلات تربية وتعليم المعوقين كالصم وغيرهم ، وإيمانا منا بأن للطفل الأصم نفس الحق الذي يملكه

قرينه العادي ونظرا لما يعانيه الأطفال الصم من حرمان، حيث أن معظم الأقطار العربية لم توفر لهم حق التعليم والتربية حتى الآن، فإننا نرجو التكرم بتخصيص جزء خاص من التقرير لإبراز أهمية تعليم وتربية المعوقين بعامة والصم بخاصة.

ملاحظات الدكتور/ محمد حلمي مراد

مدير مركز الأمم المتحدة للمالية العامة والإدارة في بيروت

الأخ الدكتور محمد أحمد الشريف، وزير التعليم والتربية بالجمهورية العربية الليبية، ورئيس لجنة وضع استراتيجية التربية في البلاد العربية

تحية طيبة وبعد :

فقد تسلمت شاكرا خطاب سيادتكم مرفقا به نسخة من التقرير المبدئي للجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية، وتقرير اللجنة المنبثقة عن المؤتمر العام الثالث للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في شأنه .

ولا يسعني بعد أن طالعتهما باهتمام زائد أكثر من مرة إلا أن أشيد بالجهد الكبير الذي بذل في إعداد هذا التقرير المبدئي لكي يحيط– بقدر الإمكان – بكافة العناصر التي تشكل الركائز التي ينبغي أن تؤسس عليها أية استراتيجية قومية للتربية العربية، والتي أدرجها التقرير في أربعة فصول «من الفصل الثاني إلى الخامس.

ويمكنني أن أجمل هذه الركائز فيما يلي: -

(1) خصائص المجتمع العربي الذي توضع له هذه الاستراتيجية من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

(2) التطور التاريخي لأصول التربية العربية على مر العصور السالفة .

(3) الوضع الراهن للتربية في الوطن العربي.

(4) الاتجاهات العصرية للتربية في عالمنا المعاصر.

ثم خلص من عرض هذه العناصر إلى وضع تساؤلات في الفصل السادس المعنون «المعطيات والمنطلقات» عن كيفية الإفادة من القيم الأصيلة الصالحة للمجتمع العربي لمواجهة احتياجاته والتغلب على مشاكله عن طريق إعادة تقويم تجربته التربوية وتطويرها بما يتمشى مع الاتجاهات العلمية والتربوية الحديثة.

واعتبر «التقرير المبدئي» هذا الإطار محورا للنقاش والدراسة قبل أن ينتقل إلى وضع مضمون استراتيجية للتربية في البلاد العربية في الفصل السابع الذي اختار اسماً له : «الحلول والبدائل».

وبناء على ما تفضلتم بطلبه من إبداء الرأي في التصور العام للتقرير، وما نرى إضافته إليه يسرني أن أضع تحت نظر اللجنة الموقرة الملاحظات التالية :

أولاً – التصور العام للتقرير :

في رأينا أن التقرير المبدئي نهج نهجاً علمياً موضوعياً سليماً، غير أنني أعتقد أن تعديلا يسيراً على تبويبه يمكن أن يجعل عرضه أكثر وضوحاً من ناحية، وأقل استفاضة في الخلفيات والمقدمات التي تغنى فيها الإشارة إلى مراجعها دون الدخول في تفصيلاتها من ناحية أخرى.

وتمشياً مع النهج الذي سار عليه التقرير، نقترح أن يقسم محتوياته إلى ثلاثة أبواب :

الباب الأول :

ركائز استراتيجية التربية في البلاد العربية ـ ويضم أربعة فصول تشتمل على المقومات الأربعة السالف بيانها . ويراعى أن تقتصر على سرد الحقائق مجردة مع ترك الاستخلاص منها إلى الباب الثاني تفادياً للتكرار .

الباب الثاني :

مكونات استراتيجية التربية للوطن العربي ـ ويتضمن أربعة فصول مقابلة للفصول الأربعة الواردة بالباب الأول وهي (القيم الصالحة المميزة للمجتمع العربي والواجب الحفاظ عليها وتنميتها ـ متطلبات المجتمع من التربية لمواجهة تحدياته وحل مشكلاته ـ المآخذ المراد إصلاحها في تجربتنا التربوية ـ الاتجاهات العصرية

المراد الأخذ بها في المجال التربوي .

الباب الثالث :

الاستراتيجية المقترحة ـ ويمكن تقسيمها بدورها إلى فصول حسبما تسفر عنه الدراسات والمناقشات التي تدور حول موضوعات البابين الأول والثاني .

ثانياً ـ الموضوعات والنقاط المقترح إضافتها أو التوسع فيها :

بالرغم من العمل الجاد الواضح للإحاطة الشاملة بالقضايا التربوية وما يتصل بها من الموضوعات التي تهم الوطن العربي والتي ينبغي أن تتناولها الاستراتيجية التربوية التي توضع له ، فإنني أود ـ محاولة مني لسد كافة الثغرات ـ أن أورد المقترحات التالية : ـ

1 ـ توجيه عناية خاصة لدراسة الإنسان العربي دراسة علمية ، وموضوعية بلا مجاملة أو مواربة للكشف عن : خصاله وطباعه، ومزاجه وميوله، وسلوكه واتجاهاته، وقيمه وعقليته، وذلك بهدف دعم المفيد منها وتنميته، والقضاء على الضار منها أو تقويمه ... ولا يغني عن ذلك دراسة القيم السائدة في المجتمع وإزالة العيوب الاجتماعية الموجودة في بعض البيئات «البند 2 ـ 3ـ 7 ص 23».

2 ـ استكمال القضايا التنظيمية للجهاز المشرف على التربية ـ

لا يكفي في دراسة الوضع الراهن للجهاز الحكومي المشرف على التربية في الوطن العربي أن نتناول قضية تعدد الوزارات المسئولة عن التربية أو وحدتها « البند 4-1-5-10 ص 37» وتنسيق الجهود بين الوزارات المعنية بالتربية والتدريب والإعداد المهني « البند 4-1-5-11 ص 38» .

وإنما ينبغي أن تتضمن هذه الدراسة كذلك ثلاثة موضوعات أساسية أخرى :

أ - التنظيم الداخلي للوزارة أو الوزارات المشرفة على التربية أو التعليم ، لما لهذا التنظيم من انعكاسات على الاتجاهات القيادية في المجال التربوي وفاعلية العملية التعليمية .

ب - توزيع الاختصاص التربوي بين السلطة المركزية وأجهزة الإدارة المحلية أو الحكم المحلي .

ج - التنسيق بين وزارة أو وزارات التربية والتعليم وبين الوزارات المشرفة على الثقافة والإعلام لما للمسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون والصحف والنشرات الثقافية من تأثير ملحوظ على تربية النشء وتوجيهه .

3 - إعادة النظر في التركيز الشديد في التعرض لقضايا التعليم الجامعي والعالي - ولا يخالجني الشك في أن أصلاح التعليم العالي والجامعي يعتبر ذا أهميه كبرى في رفع كفاية العناصر القيادية في

كافة القطاعات ومن بينها قطاع التربية والتعليم .. وهو ما يتطلب تفصيلاً أوسع لمشكلاته ومتطلباته ووسائل تطويره .

4- التوسع في عرض أمور التعليم الفني «أو التقني» -بما يتلاءم مع الاهتمام البادي في التقرير بالتنمية الاقتصادية للوطن العربي وبالتقدم التكنولوجي وهو ما نؤيده كل التأييد .

5- ضرورة معالجة بعض المشاكل الملحة في ميدان التربية والتعليم في «بعض» البلاد العربية من خلال الاستراتيجية المنتظر وضعها، ويأتي في مقدمتها : التعليم الخاص من حيث دوره ونطاقه ومراقبته - الدروس الخصوصية - إهمال التربية الرياضية «وإن كان أشير إلى الموضوع في حاضر التربية في الوطن العربي بالبند 4 - 1 - 6 - 16 ص 39» مما أثر في مستوى اللياقة البدنية للجيل الناشئ .

6- الصفات المطلوبة في المربين العرب - عني التقرير بتفصيل شؤون المعلمين «أو المربين» العرب لما له من أهمية خاصة في نجاح أية استراتيجية تربوية «البنود الواردة تحت رقم «4- 1- 7 ص 41» ، غير أنه لم يرد من بينها موضوع أولى وهو الصفات المطلوبة فيمن يمكن قبولهم لإعدادهم وتأهيلهم لحمل هذه الرسالة .

7- الكشف عن المواهب والميول ، والعمل على تنميتها توصلاً للإبداع والتفوق - وهو موضوع يتصل بالبطاقة التعليمية « التي

تصاحب الطالب في حياته الدراسية وبنوع الرعاية التي تقدم للطلاب المتفوقين، والأنشطة والهوايات الخارجة عن المناهج الدراسية والتي ترمى إلى تزكية القدرات والمواهب الكامنة .

8 - إعطاء مشكلة «الأمية» الوضع المتناسب لخطورتها وتأثيرها البعيد المدى في تخلف الوطن العربي، وشجب التراخي المعيب في التصدي لها بل إن صياغة البندين المتعلقين بها «6 - 4 - 13 - 14 ص 69» توحي بأن المطلوب هو «مواصلة الجهود» المبذولة في محو الأمية وكيفية تطويرها في ضوء تجارب التعليم الوظيفي وليس انتهاج استراتيجية جديدة كفيلة بالقضاء على هذه الوصمة في مدة محدودة ؟ كما لم يشر التقرير إلى تقويم دور جهاز جامعة الدول العربية لمحو الأمية .

9 - تقرير تدريس التربية الدينية المسيحية للطلاب المسحيين العرب ضماناً لحسن توجيههم على أساس من القيم الروحية والخلقية التي يؤمنون بها كما هو الشأن بالنسبة للتربية الدينية الإسلامية للطلاب المسلمين ، وعدم الاكتفاء بما ألمح إليه التقرير من حرية العقيدة في البند 6 - 2 - 1 ص 64 .

هذه هي أهم الملاحظات التي عنت لنا لدى مطالعة التقرير المبدئي القيم الذي أعدته «لجنـــة وضع استراتيجية التربية في البلاد العربية» أقدمها لسيادتكم بناءً على طلبكم راجياً أن أكـون

قـد أسهمـت بذلك في التعبير عن تقديري للنتاج الأولي لجهودها التي نرجو لها الإتمام في أقـرب وقـت، حتى نرى استراتيجية سليمة للتربية تطبق في وطننا العربي. والله ولي التوفيـــق .

الدكتور/ محمد حلمي مراد

بيروت في 23 / 1 / 1975

3 – نموذج للمجلد الثالث المكون من جزئين والمشتمل على الندوات الفكرية التي حضرها الخبراء العرب ، والتي عقدت في مدن : باريس ، القاهرة ، الجزائر

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية
في البلاد العربية

وقائع اجتماع السادة المفكرين المختصين العرب لشؤون التربية لمناقشة مشروع التقرير النهائي للجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية يومي 5 ـ 6 من يناير 1977 م، القاهرة

وقد حضر الاجتماع السادة مرتبين حسب الحروف الأبجدية :

الأستاذ الدكتور : إبراهيم حلمي عبد الرحمن وزير التخطيط السابق.

الأستاذ الدكتور : أحمد نجيب هاشم وزير التربية والتعليم السابق .

الأستاذة الدكتورة : رمزية الغريب عميدة كلية البنات – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور : عبدالعزيز السيد مدير عام المنظمة (سابقا) ووزير التعليم العالي سابقا .

الأستاذ الدكتور : عبدالعزيز القوصي مدير مركز بحوث اليونسكو ببيروت (سابقا) وأستاذ بكلية التربية جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور : عبدالله الزروق أستاذ بكلية التربية – جامعة الفاتح وأمين عام لجنة الاستراتيجية .

الأستاذ الدكتور : علي عبد الرزاق وزير التربية والتعليم (سابقا) ورئيس الجهاز المركزي للكتاب المدرسي والجامعي .

الأستاذ الدكتور : فؤاد البهي السيد مدير مركز البحوث التربوية سابقا وأستاذ بجامعة عين شمس .

الأستاذ الدكتور : محمد أحمد الغنام أستاذ بكلية التربية جامعة

عين شمس وخبير بمكتب اليونسكو للتربية .

الأستاذ الدكتور : محمد مرسي أحمد وزير التعليم العالي سابقا.

الأستاذ الدكتور : محمد ناجي المحلاوي رئيس جامعة عين شمس .

الأستاذ الدكتور : محمد الهادي عفيفي عميد كلية التربية – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور : محمود رشدي خاطر وكيل كلية التربية جامعة عين شمس للدراسات العليا.

الدكتور : محمود مصطفى قمبر مدرس بكلية التربية جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور : مسارع الراوي رئيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بالنيابة.

الأستاذ الدكتور : محي الدين صابر مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الأستاذ: يوسف السباعي وزير الثقافة السابق ورئيس مجلس إدارة صحيفة الأهرام.

كما حضر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم السادة :

الأستاذ : خيري النشواتي مدير إدارة التربية .

الأستاذ : فخر الدين القلا مدير إدارة التدريب والمواد والتعليم المستمر .

الأستاذ : فؤاد نصحي وكيل إدارة التربية .

الأستاذ الدكتور : محمد صابر سليم مدير إدارة العلوم .

الأستاذ : محمود محمد خبير في إدارة التربية .

وقد اختار المجتمعون الأستاذ الدكتور عبدالعزيز القوصي رئيسا / للاجتماع والأستاذ الدكتور محمد الهادي عفيفي مقررا.

وسعد المجتمعون بحضور السيد أحمد مختار امبو المدير العام لهيئة اليونسكو وذلك أثناء انعقاد الجلسة الثالثة، وألقى كلمة أعرب فيها عن سعادته بمناقشة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية لما لهذا الموضوع من أهمية بالنسبة للعالم العربي بخاصة والعالم أجمع بصفة عامة .

وتولى تسجيل وقائع الجلسات الأربع على مدى اليومين 5 – 6 من يناير 1977 م، كل من السادة الأساتذة حسب الترتيب الأبجدي .

إبراهيم محمد إبراهيم عبد الراضي إبراهيم محمد

عبد السميع سيد أحمد فكري شحاته أحمد

المعيدون بكلية التربية قسم أصول التربية بجامعة عين شمس.

الجلسة الأولى صباح الأربعاء 5 - 1 - 1977

افتتح الاجتماع الدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية مرحبا بالأساتذة المجتمعين وقال إن هذا الاجتماع يشهد عملا تاريخيا من أجل الإنسان العربي ليواصل نضاله في إطار من القيم الروحية . هذا العمل جهد كبير دام سنوات وقرر الوزراء العرب في صنعاء أن تكون هناك استراتيجية عربية للتربية برئاسة الدكتور محمد أحمد الشريف يعاونه عدد كبير من الإخوة المفكرين . وعقدت اجتماعات متواصلة مع جميع المتخصصين في حقل التربية والعلوم واستكتبوا كل المتخصصين وخرجوا بهذا العمل الضخم العظيم، إن هذا الاجتماع سوف يدرس ويواصل ما بدأه أعضاء اللجنة، سنناقش ونقرأ هذه الوثيقة قراءة ثانية ليصاغ هذا العمل في صورته النهائية ليعرض على السادة الوزراء العرب .

ثم وجه الشكر للدكتور الشريف وزملائه الذين شاركوا في هذا العمل القومي الكبير ثم دعا الأستاذ الدكتور عبدالعزيز السيد لرئاسة الاجتماع .

وتحدث الدكتور عبدالعزيز السيد حول تاريخ هذا العمل. وكيف أنه اقترح استراتيجية للتربية في البلاد العربية، فكونت لجنة برئاسة الأخ الدكتور الشريف وأعطيت اللجنة كل الإمكانات وأن هذا العمل ليس التقرير النهائي وإنما هو مشروع مقدم لكي

يرتب ويصاغ الصياغة الأخيرة تمهيدا لتقديمه إلى الوزراء العرب – واعتذر عن رئاسة الاجتماع .

ووافق المجتمعون بالإجماع على ترشيح الأستاذ الدكتور عبدالعزيز القوصي لرئاسة الاجتماع، ووجه الشكر للمجتمعين على اختيارهم له لرئاسة الاجتماع. ووصف التقرير حيث قرر أنه يحتوي تسعة فصول بدأت بالمجتمع العربي واتجاهاته وتحركاته وتطلعاته، ثم موضوع التربية في الوطن العربي ثم العالم المعاصر والمتغيرات الأساسية، وبدأ بالفصل السادس من المنطلقات وأخذ بعض الأساليب العلمية المعروفة عن الاستراتيجية وموقفها من المعالجات السياسية التربوية، فبدأ بالفلسفة الاجتماعية للتربية والتي تنطلق منها السياسة التعليمية والتي تنطلق منها استراتيجيات ثم مجموعة الخطط المنطلقة منها . ثم انتقل إلى معالجة الاستراتيجية في الوطن العربي بالتركيز على عدد من الجوانب الأساسية الفلسفية الاجتماعية المتطورة وشكل البنية التعليمية ثم المتعلمين مع الإشارة إلى المحرومين من التعليم، ثم انتقل إلى محتوى التعليم. وأما الفصل الأخير فقد يبين ما نحتاجه عند معالجة هذه الاستراتيجية من عمليات معينة مع اقتراح المراحل الزمنية لهذه العمليات.

ويتميز التقرير بالشمول والتكامل وهو ينظر إلى التربية كنظام يحتويه نظام عام هو الدولة والنظام الشامل الذي يحتويه هو الوطن العربي ويحتوي الأخير نظام أشمل هو المتغيرات الدولية.

ولا يخلو التقرير من تكرار بعض الموضوعات ولكنه يعتمد على حكمة تكتيكية وهو محتاج إلى مناقشة ليخرج منه تقرير نهائي ليكون جزءا من استراتيجية تنموية شاملة للوطن العربي، ومن ثم تكون الاستراتيجية المقترحة جزءا من استراتيجية شاملة للوطن العربي من حيث التنمية .

وعلى التقرير مآخذ : لماذا يخاف الناس من النظرة الشمولية للموضوع ؟ نظراتنا في التربية جزئية ، والجزئية بطبيعة الحال مرتبطة بأمور أخرى، تلك الأمور تجعل الناس يرهبون من الاستراتيجيات الشاملة، هذا الحذر أمام موضوع الاستراتيجيات هو الذي جعلني ارتجف أمام قبول رئاسة هذا الاجتماع.

وطلب فتح مناقشة الموضوع :

أ – يوسف السباعي :

الاستراتيجية كرسم عام للصورة ليس سهلا وإذا كنت سأتكلم عن التربية والتعليم فلأهميتهما والذي يواجهنا هو إعادة بناء الإنسان العربي وأتصور أن ثمة شيئا لم يقل في هذا الملف.

استراتيجية التعليم تجعلني أبحث عن الهدف وهو إعادة بناء الإنسان وأجد أن أحد الأهداف الثلاثة للإطار الكبير هو أنني أبني السلوك العام في الحياة، ثم يؤدي مهمة معينة بالعمل من أجل بناء المجتمع وأخيرا من أجل تفوق البعض من المجموعة العربية لأداء

ابتكار جديد لتغير من وجه الحياة . وما أراه أن التعليم يصعب علينا أن يغير من السلوك فمثلا الإنسان المصري يتميز الآن بسوء السلوك في كل نواحي الحياة .

ومن أجل مهنة يشارك بها في بناء المجتمع أعتقد أن جزءا كبيرا من التعليم يهدر عن طريق الذين يجلسون في مكاتبهم وكيف أن المهن التي تبني المجتمع بدأت تقل وتتعرض للانقراض لأن الناس بدأوا يتجهون إلى المسار التقليدي للتعليم . والعمليات التي تؤدي إلى نبوغ معين في نواحي معينة أعتقد أنها يسيرة، وثمة هدف رابع وهو تحقيق لمستوى طبقي معين ولكنه مستوى شكلي ليس كل من يسلك سلوكا تجاريا أو مثل ذلك .

إذا كانت الأهداف الثلاثة لم تتحقق، وتحقق هدف رابع وكان جانبيا فكأن الهدف العام للتعليم لم يتحقق عموما، وينبغي أن تأخذ الاستراتيجية على عاتقها تحقيق الأهداف الثلاثة. ونتيجة لسيطرتنا على التعليم فإننا نفرضه على التلميذ وهذا الذي يجعلنا لا نخلط بين التعليم من أجل السلوك والتعليم من أجل المهنة، وما قاله طه حسين عن التعليم أعتقد أنه ينبغي أن يكون للثقافة ولكن لا أعطيه إلا تعليما مهنيا بالقدر المطلوب منه في المجتمع لكن إطلاق التعليم من أجل تغيير السلوك يمكن أن يستمر بلا حدود. ويمكن أن نترك المجال مفتوحا للحصول على التعليم في أية سن بينما الجانب المهني هو الذي يحتاج إلى تنظيم .

أ – د. الغنام :

واضح من المناقشة أن هناك ما يشبه الإجماع على أن هذا التقرير يحتاج إلى خلاصة حول موضوع استراتيجية تطوير التربية في العالم العربي وأستطيع القول أن هذا التقرير بهذا الشكل ليس تقريرا عن استراتيجية تطوير التعليم بقدر ما هو تقرير عن تاريخ التعليم وتحليل سياق، وإن كان قد تضمن حديثا في بعض المواقع عن الاستراتيجية فنحن مطالبون بعمل خلاصة، هل تكون لكل فصل؟ أم نركز على موضوع الاستراتيجية؟ وأستطيع أن ألمس الجهد والمشقة التي عانتها اللجنة.

ولعل ما قرأته يقع أغلبه تحت اسم السياسات أكثر من الاستراتيجية لأنها هي خط السير الذي يضع الإمكانات والقيود في الاعتبار، والتركيز لا يكون على الانبغاء وإنما كيف نتحرك إليها في حدود الممكن، إذا فموضوع الاستراتيجية شاق من الناحية النظرية للغموض الذي يحيط به.

وأعتذر عن اللجنة فقد وجدت نفسها أمام فراغ فكري كبير فهناك غياب للرؤية الجديدة والتي هي هدف كل استراتيجية.

ومن ثم فقد وجدت اللجنة نفسها مضطرة إلى معالجة هذا الموضوع وكأنها تبحث عن الاستراتيجية وقد غاب عنها موضوع الرؤية التربوية الجديدة وهي في صميم السياسات التربوية.

وعندما نحدد الرؤيا التربوية نجد أنفسنا أمام موضوعين لا شك في أن اللجنة تتصدى لهما :

1 –رؤية مستقبلية للأمة العربية .

2 – رؤية مستقبلية للأمة العربية وتكون دولية .

ومن هنا يكون التركيز تركيزا ناقدا وكذلك بالنسبة للتصور الدولي . وبدلا من التركيز على العالم المعاصر والعالم العربي يكون تركيزنا على تصور للعالم العربي وهناك تصورات معيارية وأخرى تكون بالأسلوب العلمي مع بعد موضوعي، فمثلا رؤيتنا للبترول تمكننا أن نمد بصرنا للمستقبل وأن نضع في اعتبارنا العنصر البشري وبالتالي يمكن أن نحدد بعض الديناميات الأساسية لهذا المستقبل، واستعراض لهذه الأمور يعود بي إلى ما تميزت به وهي خلاصة لهذا التقرير ينبغي أن تكون تقريرا يركز على الاستراتيجية حيث أن اللجنة طلب إليها في أوائل 1973 م، العكوف على وضع الاستراتيجية لتكون أمام ميثاق تربوي للأمة العربية يكون مجموعة من المعالم التي إذا تحرك عليها العرب فإنهم واصلون هدفهم التربوي .

وينبغي التوصية بكيفية استخلاص هذا العمل بالجهاز الذي يعمل هذه الخلاصة يكون من بين أعضاء اللجنة المشكلة وهناك بديل آخر أن تشكل لجنة أخرى .

أ.د ناجي المحلاوي :

أنّ الخطأ الوحيد في التسمية وكل ما ورد فيه كان لابد للجنة أن تدرسه وتصل إلى التوصيات ولم يكن المناسب إهدار هذا الجهد فالتوصيات لابد لها من مقدمات.

وأقترح ألا تهدر هذا الجهد وتنظر المنظمة في طبعه ليكون ميسرا للدارسين بالإضافة إلى استخلاص ما يتعلق بالوزراء العرب .

– أرجو ألا تتحمل اللجنة أكثر مما تحتمل من مسؤولية لتطوير المجتمع العربي، فإذا اجتمع تربويون لوضع استراتيجية فيكون مطلوبا منهم وضع طريق للوصول لهدف معين .

– لقد واجهتني صعوبة كبيرة للتعرف على المعنى المقصود من استراتيجية، فإذا كان المقصود تحديد أهداف ثم توصية بخطة عامة ينبثق منها خطط صغيرة يكون التكليف واضح وفي غياب الهدف يكون التقرير فيه ملاحظة أو إبرازها تملي عليه رأيا معينا قد لا يكون مقبولا لدى بعض الدول الأعضاء فالمفروض أن أقدم خطة عامة لجميع الدول العربية ومن هنا ينبغي البحث عن الواقع المتحرك بين الدول العربية بحيث تكون التوصية قابلة للتنفيذ في جميع الدول العربية . مثلا : استعمال ديمقراطية التعليم، ماذا تعني؟ فلو استعملت المساواة فهل تكون مقبولة من الدول العربية.

– أقترح إيجاد صيغة مقبولة في جميع الدول العربية فالبلاد

العربية ليست متماثلة.

– لمست إرجاع أسباب التخلف إلى الاستعمار والإقطاع بكثرة والواقع أن دراسة مثل هذه الأشياء الموجودة محليا وعدم إرجاع جميع الأشياء إلى هذا قد يكون معطلا .

– فأرجو من اللجنة أن تبحث عن العيوب الموجودة في الحضارة العربية، فقد تكون متطلباتنا تحسين الشخصية العربية عن طريق التعليم لأن قبول الفرض القائل بأن كل العيوب ترجع إلى الاستعمار فيه تجاوز .

– بالنسبة لركائز الاستراتيجية (الاستراتيجية والتجديد) أشار الدكتور حلمي عبد الرحمن إلى أنه واقع كل مجتمع والمجتمع العربي يتميز بفجوات، فإن الجمع ما بين الأصالة والتجديد ليست سهلة ولابد من تطوير الحضارة الأوروبية وتطوير المجتمع لها. ولابد من البحث عن التقصير .

– لقد تصدى التقرير لفرض أن هناك سياسة تسبق الاستراتيجية وسيكون هناك اتفاق عليها من الصعب قبول هذا الفرض لأن كل مجتمع له سياسته التعليمية وسيمضي وقت طويل لتوحيد هذه السياسات. فالمطلوب أن نضع الاستراتيجية المناسبة لهذه السياسة ولا نستطيع تحميل اللجنة أكثر مما تحتمل .

أ – د محمود محمود :

أنا في الحقيقة لم أقرأ التقرير وإنما تصفحته وأقترح وجود ملخص في نهاية كل فصل نظرا لكبر التقرير وأقترح أن يوجد مستخلص للتقرير وأن يبقى التقرير كما هو .

– النغمة السائدة في كل إطاراتنا الفكرية دائما نردد الأصالة والتجديد، وهذا موجود في البلاد العربية ولم أجده في ثقافات أخرى، فهذا إطار فكري عربي أرجو أن نتخلص منه وتكون نظرتنا إلى الجديد والمستقبل، فالحضارة لا تنتقل بهذه الصورة والحضارة تنتقل من مكان إلى آخر ثم يحدث بها تعديل وفقا لظروف المجتمع المنقولة إليه .

– وقد أعطانا الدكتور عبدالعزيز السيد سمات كثيرة هل نريد الفرار من هذه السمات ؟ عندئذ نكون متخلفين، وينبغي أن نكون متحضرين، وفي رأيي أن ننهج نهج اليابان ونأخذ بحضارة العصر فأكثر من أربعمائة صفحة تتجه إلى الماضي والإشادة به. وهذه دراسات أكاديمية لا تساعدني على تطوير التربية الحديثة وإنما يؤخذ هذا من النموذج الحضاري .

– إذا كانت الاستراتيجية وسطا بين الفلسفة والسياسة لماذا لا نجعل الفلسفة أولا ثم السياسة ثم الاستراتيجية، والفلسفة نتركها لغير التربويين أن يكتبوا فيها، وأرجو توجيه عناية للفلسفة

والسياسة لأنها الفرشة الأساسية لبناء الاستراتيجية.

أ.د عبدالعزيز القوصي :

فعلا لابد من وجود ملخص في عدد من الصفحات وتحديد المشكلة بعدا وعمقا وخلفياتها... إلخ ونستطيع أن ننتقل إلى المجتمع المستهدف والفرد المستهدف ما هي مهاراته ومعارفه الإيجابية والسلبية، وماذا ينبغي أن يعرف وماذا لا يعرف وشكل الوطن العربي؟ أي للرؤية كما يقول الدكتور الغنام . والانتقال من الرؤيا الحالية إلى الرؤيا المستقبلية ومبادئها ومعناها ومكوناتها وخطوات الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المستهدف، ونراعي أن يكون في متناول وزراء التربية العرب حتى يتحركوا بالمجتمع عن طريق التربية إلى المجتمع المستهدف حتى نستطيع أن نعمل في الجلسات القادمة .

– ولي في الحقيقة تعليق على كلمة ديمقراطية فإننا نستخدم الديمقراطية بمعنى تكافؤ الفرص مع حقوق الإنسان ولذا يجب أن ندقق في استخدام كلمة الديمقراطية .

أ.د رمزية الغريب :

أنا في الحقيقة أعتبر الفصول الخمسة مهمة .

– من الناحية الشكلية : كان يجب أن نتعرض إلى مفهوم الاستراتيجية في الفصل الأول بدلا من أن يأتي في الفصل السابع

وخاصة أنه ذكر في الفصول الأولى .

– ليس هناك توازن بين موضوعات التقرير فهناك صفحة في موضوعات عامة وعملية التنفيذ في نهاية التقرير وهي بصفة عامة قاصرة إلى حد ما.

– كان يجب التركيز على اختلاف الفرد العربي بين الدول العربية ويفصل هذا عن وجود الاتجاهات العامة التي وصل إليها التقرير وخاصة الفصل الخاص بالتنفيذ .

– هناك مشكلات لم يتعرض لها التقرير، فمثلا المجتمع العربي مجتمع استهلاكي.

– لم يتكلم عن تعليم المرأة وتعويض المرأة عن التخلف في التعليم وأنا أرى عندما تتعلم المرأة فهذا فيه ترشيد للاستهلاك .

– إن هذه النقاط لم تستكمل حقها الطبيعي وكان يمكن أن يتناول هذا الجزء في باب التنفيذ والتقرير بصفة عامة تعرض لهذه النقاط تعرضا سطحيا .

أ.د عبدالعزيز القوصي :

نرجو من الأستاذ الدكتور الهادي أن يعطينا خلاصة في خمس دقائق حتى نستطيع السير في الجلسات القادمة .

4 – نموذج للمجلد الرابع المشتمل على الدراسات الواردة إلى الأمانة الفنية سواء كانت لبناء الاسراتيجية أو تعليق على أجزاء منها للتعديل والتطوير .

مشروع ورقة عمل

لاجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم

في البلاد العربية

لمناقشه وسائل تنفيذ استراتيجية تطوير التربية

مقدمة من

وفد المملكة العربية السعودية : اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو – أليكسو)

وزارة المعـارف الرياض – المملكة العربية السعودية

تضمن مشروع برنامج المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لعامي 78، 1979، عددا من الأنشطة تحت عنوان برنامج متابعة تنفيذ استراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية وهي :

1 ـ اجتماع لوكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة وسائل تنفيذ استراتجية تطوير التربية في البلاد العربية . وهو الاجتماع الذي أعددنا هذه الورقة له .

2 ـ عقد ثلاث ندوات لمناقشة قضايا تتصل باستراتيجية تطوير

التربية البلاد العربية .

3 ـ مواجهة التزامات تنفيذ استراتيجية تطوير التربية في بعض البلاد العربية .

4ـ التوعية باستراتيجية تطوير التربية : أهدافا ومضامين ووسائل. (1)

ورصد هذه الأنشطة في برنامج المنظمة يعكس مدى اهتمامها بالاستراتيجية المقترحة، ونظرا إلى أن اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم هو أول اجتماع في برنامج المنظمة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية فإن وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية حريصة على إنجاح هذا الاجتماع، وترجو أن تؤدى حصيلته إلى إنجاح الاجتماعات التالية.

وإسهاما في تحقيق الغرض من الإجتماع الحالي يسعد وزارة المعارف أن تتقدم بهذه الورقة آخذة في الاعتبار أن هذا الإجتماع يمثل الخطوة الأولى في الحوار الذي دعت إليه المنظمة فيما يخص تنفيذ الاستراتيجية .

وسوف نتناول في هذه الورقة الأمور التالية :

أولا : نظرة عامة في الاستراتيجية .

ثانيا : بعض الملاحظات على ما ورد في التقرير.

ثالثا : اقتراحات إجرائية .

أولا – نظرة عامة في الاستراتيجية :

أن نظرة عامة إلى الاستراتيجية سواء في صورتها الكاملة أوفي الصورة التي بدت في التقرير المجمل توحي بأن الاستراتيجية قد استهدفت الحديث عن كافة أدواء التعليم في العالم العربي، وحاولت أن تنظر إلى التربية في العالم العربي من خلال منظور تجمعت فيه مطالب تطوير المجتمعات العربية ضمن سياق التطور الحادث في العالم المعاصر (الفصل الأول ص 17 – 26 في المجمل) وربط التربية في الأمة العربية بجذورها العقائدية وتراثها الحضاري. وفي ضوء ما هو متوفر للأمة العربية من ثروات بشرية وطبيعية ومكانتها في مجال التعاون الدولي. (الفصل الأول ص 26 – 29 في المجمل) .

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى معنى الاستراتيجية وأنواع الاستراتيجيات، ثم خلص إلى الاستراتيجية المعروفة فيه، ووصفها بأنها استراتيجية توليفية روعي في وصفها سبعة أسس . ص 34 – 41.

وفي الفصل الثاني عرض التقرير صورة للمجتمع العربي في ماضيه وحاضره ص 43 – 48 ثم وصف واقع التربية العربية واتجاهاتها والعوامل المؤثرة في التربية المدرسية في العالم العربي. ص 48 – 56.

ثم أورد التقرير في ص 56 – 71 مشكلات رئيسية في التعليم وحصرها في :

1 ـ مشكلة استيعاب الملزمين في التعليم الابتدائي.

2 ـ مشكلة التعليم الثانوي وتنويعه .

3 ـ مشكلة تطوير التعليم العالي من أجل التنمية الشاملة .

4 ـ ضعف الكفاية الداخلية للأنظمة التربوية في البلاد العربية.

5 ـ ضعف الكفاية الخارجية .

6 ـ مشكلة المناطق والفئات المحرومة .

7 ـ الأمية بين الكبار .

8 ـ مشكلة المرأة وضآلة نصيبها من الفرص التعليمية .

9 ـ مشكلة المعوقين والمتفوقين .

واختتم الفصل الثاني في التقرير بالحديث عن خصائص العالم المعاصر فوصف بأنه يتسم بسرعة التغير، وتسِوده تيارات متضاربة، ويشهد تفجرا معرفيا وسكانيا لم يسبق إليه. وأن هذه الخصائص تفرض على الشعوب أن تقوم بعمليات اختيار مفقودة في القضايا الأساسية ومن بينها التربية. ص 72 – 75.

وفي الفصل الثالث اهتم التقرير بعرض مبادئ الاستراتيجية المقترحة لتطوير التربية في البلاد العربية وبيان عناصرها.ووصفت

الاستراتيجية المقترحة بأنها مبنية على منهج تحليل النظم، وأنها تستند إلى مبادئ هي : المبدأ الإنساني، والمبدأ الإيماني والمبدأ القومي، والمبدأ التنموي، والمبدأ الديمقراطي، والمبدأ العلمي، ومبدأ التربية للحياة،والتربية للقوة والبناء، وتكامل التربية واستمرارها، ومبدأ الأصالة والتجديد ومبدأ التربية للإنسان.ص 79 – 86

ومجمل عناصر الاستراتيجية المقترحة – كما وردت في التقرير – هو أن التربية تحتاج إلى فلسفة اجتماعية عربية، وتهدف إلى صياغة مجتمع عربي متعلم، وإلى تنويع البنى التربوية وتحقيق المرونة والتكامل فيما بينها، وإلى تحديد محتوى التربية وطرائقها وأساليب التقويم فيها، وتطوير وظائف أساليب إعداد المعلمين، وتنمية البحث التربوي ووصله بواقع التربية العربية، والاعتماد على أساليب التخطيط وتحديث الإدارة وزيادة الموارد المالية، وتطوير التشريعات التربوية والتفاعل بين التربية والتنمية الشاملة، وقومية العمل العربي للتربية وللتنمية وتنمية التعاون الدولي .ص 87 – 128 .

وانتقل التقرير من ذلك إلى تحديد الأسبقيات التالية في نطاق الاستراتيجية المقترحة وهي : التعليم الأساسي – تنويع التعليم الثانوي، والنهوض بنوعية التربية، وتطوير ومؤسسات التعليم العالي وتطوير الإدارة التربوية،والتعريب وتدعيم اللغة العربية. واختيرت الأسبقيات في ضوء معايير هي :حدة المشكلة،وكونها

مشتركة بين جميع البلاد العربية وحاجتها إلى تضامن الجهود ، واستنادها إلى مفهوم التنمية الشاملة.ص 129 .

ثم ذكر التقرير المجالات التي تنطوي تحت كل أسبقية وكل من هذه المجالات يمثل أسبقيات فرعية داخل كل أسبقية.وعرض التقرير في نهاية هدا الفصل بعض النماذج لتطبيق هده الأسبقيات. ص 129 – 171 .

وفي الفصل الرابع والأخير من التقرير دار الحديث حول عمليات تنفيذ الاستراتيجية وهي: الحوار بهدف تبني الاستراتيجية ويمتد من عام إلى عامين، ومرحلة الانطلاق وتركز على التخطيط الشامل وتمتد من عامين إلى ثلاثة أعوام ثم مرحلة التنفيذ ومواجهة المشكلات وفقا لنظام أسبقيات وقد تمتد إلى خمسة أعوام، وأخيرا مرحلة التطوير الشامل وهي ممتدة بلا حدود .

ثانيا – ملاحظات

نود أن نؤكد في البداية أن هذا التقرير يمثل عملا ضخما، وأن الطاقات التي حشدت له كانت في مستوى مسؤولياتها المهنية والقومية. وأن التقرير في مجمله إنجاز بارز في مجال التربية والتعليم في العالم العربي، وأنه يشكل انطلاقة رشيدة تهنأ عليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكل الذين شاركوا في صنعها .

وما دامت الاستراتيجية قد اقترحت أن تكون المرحلة الأولى

سبيل تبنيها هي الحوار فإن وزارة المعارف تود أن تورد الملاحظات التالية :

1 – أسلوب العمل :

ذكر في مقدمة التقرير أن اللجنة التي أعدته تمسكت بالمنهج العلمي وما يتطلبه من دقة وموضوعية، وأن هذا المنهج شمل: الحوار مع فئات من المسؤولين والمتخصصين في المنظمات العربية والدولية والمعنيين بالتربية وشؤون المجتمع العربي بصورة عامة، وزيارات ميدانية ومطالبة عدد من المختصين بإعداد دراسات في بعض المسائل الرئيسية واستعراض بعض الوثائق وتلك بعض الوسائل الهامة في البحث.

ونعتقد أن أهمية العمل الذي تصدت له اللجنة مشكورة كان يقتضي استطلاع رأى فئات كبيرة من المختصين في مجالات متنوعة في العالم العربي مثل علماء الدين ورجال التعليم والاجتماع، والصناعة والزراعة والاقتصاد. وكان ينبغي أن يتم هذا بوسائل موضوعية تتجاوز مجرد الحوار ومثل هذا الإجراء كان من شأنه أن ينفي عن التقرير شبهة أنه عالج شؤون التربية في العالم العربي من خلال منظور تربوي فحسب .

2 – غياب الدراسة المقارنة

برغم أن التقرير قد اشتمل على بعض الإحصائيات الخاصة بواقع

التربية في البلاد العربية فإن وضع الاستراتيجية كان يستلزم القيام بدراسة مقارنة لأنظمة التعليم في البلاد العربية بالنسبة للمشكلات الرئيسية التي وردت في التقرير. فمثلا – هل التعريب مشكلة حادة في كافة البلاد العربية أم أنها مشكلة تخص بعض البلاد العربية؟ وهل تستوي البلاد العربية في ضعف الكفاية الداخلية وضعف الكفاية الخارجية للتعليم فيها ؟ وما هي أكثر العوامل تأثيرا في ضعف هاتين الكفايتين للتعليم في البلاد العربية؟ لقد أورد التقرير كافة عناصر نظام التربية واعتبرها مشكلات حادة. وكنا نود لو استطاعت اللجنة وضع هذه المشكلات في نظام أولويات يمكن من التصدي لأكثرها أهمية وأشدها إلحاحا .

3 – التعليم الأساسي

أبرز التقرير أهمية التعليم الأساسي في البلاد العربية ووضعه في طليعة أسبقيات الاستراتيجية لاعتبارات شتى نوافق عليها. ودعا التقرير إلى جعل التعليم الابتدائي التقليدي جزءا من نظام «إيصال الخدمة التعليمية» للأطفال والشباب وأن توجد بجانبه برامج وألوان أخرى من التربية اللامدرسية. وفي هذا الصدد ذكر التقرير أن «الفكر التربوي الحديث يهتم في التعليم الأساسي بالتناوب بين العمل والتعليم» ودعا التقرير إلى تقديم تعليم مواز للحلقة الأولى (الأربع سنوات الأولى) في التعليم الابتدائي وإلى تقصير المرحلة الابتدائية عما هي عليه الآن في معظم البلاد العربية .

وهذه الدعوة تثير شبهات تحتاج إلى مناقشة وتمحيص للوصول إلى آراء واضحة بالنسبة للتعليم الابتدائي. من هذه الشبهات ما يلي :

1 / 3 – كيف تتفق هذه الدعوة إلى تقصير مدة التعليم الابتدائي مع ما شرعت فيه بعض البلاد العربية من إطالة سن الإلزام في التعليم ؟

2 / 3 – من أشد أدواء التعليم الابتدائي في البلاد العربية ضعف الكفاية الداخلية لهذا التعليم. فماذا يتوقع لهذه الكفاية إذا قصرتا مدة هذا التعليم ؟

3 / 3 – ذكر التقرير أن فكرة التعليم الموازي للتعليم الابتدائي موجهة إلى المتسربين من التعليم الابتدائي بأعدادهم المتزايدة (ص 137) ونحن نشك في مدى صحة هذه الفكرة لأن ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي لها أسباب اقتصادية واجتماعية وتعليمية، وما لم تتوجه الجهود إلى معالجة هذه الأسباب فإن الظاهرة ستتكرر فيما يراه التقرير من «تعليم موازٍ» .

4 / 3 – والتعليم الموازي الذي يدعو إليه التقرير متاح في بعض البلاد العربية بصور شتى (الكويت – المملكة العربية السعودية، وفصول وحلقات محو الأمية في معظم البلاد العربية) ولكن الإقبال على هذا التعليم وجدواه غير متكافئة مع ما يخصص له

من طاقات بشرية ومادية. وقد عنى التقرير في أكثر من مكان باقتراح ما ينبغي عمله بالنسبة لقضية محو الأمية في العالم العربي .

5 / 3 – وقد أشار التقرير في ص109 إلى «اعتماد مبدأ الترقية الذاتية في المرحلة الابتدائية» وهذا القول – أن كان يعني التخلي عن تقويم التلاميذ عند نقلهم من صف إلى أعلى في المرحلة الابتدائية – يستحق المراجعة، فقد عمدت بعض الدول العربية إلى ترفيع تلاميذ المرحلة الابتدائية تلقائيا، ودلت الملاحظات أن هذا الإجراء أدى إلى ضعف ملحوظ في تلاميذ المرحلة الابتدائية.

ونعتقد أنه قد يكون مجديا في التعليم الابتدائي أن تنظر الدول العربية في فكرة تجميع وإعادة تجميع تلاميذ المرحلة الابتدائية وفقا لقدراتهم وتحصيلهم في المواد المختلفة بحيث يتأتى لكل تلميذ أن ينجز وفقا لقدراته .

4 – التعليم التقني

1/4 – تعرض التقرير في أكثر من موضع إلى تنويع التعليم الثانوي، وإعطاء أسبقية للتعليم التقني، ونعتقد أن الاهتمام بالتعليم التقني عمل يجب أن يلتفت فيه إلى أمرين هما :–

1 –نظرة المجتمع في كل قطر عربي إلى هذا النوع من التعليم، وذلك حيث يلاحظ أن بعض المجتمعات العربية لا تزال تنظر إلى هذا النوع من التعليم نظرة دونية، وتعتبر هذه النظرة مشكلة

لا يدخل علاجها في نطاق أعمال وزارات التربية وحدها، وإنما يقتضي أن تخطط له، وتسعى لتدعيمه مؤسسات أخرى في كل قطر عربي. وهذا الأمر يمثل مبحثا معقدا يتصل بتغيير المكانة الاجتماعية والاقتصادية لخريجي هذا النوع من التعليم .

2 –النظر في سوق العمالة في البلاد العربية المختلفة، ذلك أن بعض البلاد العربية المختلفة، قد عنيت بالتعليم التقني (زراعي – تجاري – صناعي) وتخرجت فيه أعداد كبيرة، اضطرت بعد تخرجها إلى مزاولة أعمال لا صلة لها إطلاقا بما أعدوا له في التعليم التقني. ومغزى هذا هو أن التعليم التقني أمر يتصل بمدى وجود المؤسسات الزراعية والصناعية والتجارية في البلاد العربية. وبمدى حاجة مثل هذه المؤسسات لهذا النوع من الفنيين. ووجود مثل هذه المؤسسات وتقدير مدى حاجتها إلى فنيين عمل يجب أن يشارك فيه رجال الصناعة والزراعة ورجال الأعمال بجانب رجال التربية.

2 / 4 – ولعل المشكلة الأساسية في التعليم الثانوي هي الفواصل الحادة بين التعليم الثانوي العام والتعليم التقني، وقد أدت هذه الفواصل إلى جعل التعليم التقني طريقا مسدودة لا يؤدي إلى التعليم العالي أو الجامعي بالنسبة لمعظم خريجيه. وقد يكون مفيدا أن تراجع الدول العربية بطريقة جذرية مناهج التعليم الثانوي بهدف إزالة هذه الفواصل، وفتح أبواب بالتعليم العالي لغير المدارس التقنية .

5 – ضعف الكفاية الداخلية للتعليم

أورد التقرير في مواضع شتى منه أن الكفاية الداخلية للتعليم في البلاد العربية ضعيفة. وضعف الكفاية الداخلية مصطلح جامع لأنواع شتى من مظاهر الضعف، ويمكن أن تنضوي تحته ظواهر كثيرة منها عدم وضوح أهداف التعليم، وتخلف المناهج في بعض المواد، ونوعية المعلمين وضعف الأساليب المتبعة في التعليم والتقويم، وضعف الإدارة المدرسية ونحو ذلك.

ونعتقد أن محاولة زيادة الكفاية الداخلية للتعليم تقتضي أن نميز بين هذه الأمور مع التسليم بتكاملها، وأن نحاول أن نشخص الواقع الحالي في كل منها ثم نضع الخطة العلاجية لكل جانب، وهذا عمل ينبغي أن تنهض به كل دولة عربية على حدة، على أن تتبادل الدول العربية فيما بينها وبتنسيق يتم في المنظمة الخبراء والمختصين الذين يمكن الاستفادة بهم في كل جانب .

والدعوة إلى ضرورة النظرة القطرية عند تشخيص واقع الحال بالنسبة لضعف الكفاية الداخلية للتعليم تستند إلى العوامل المحلية التي تشكل الواقع الحالي في كل جانب. فمشكلة المعلمين في المملكة العربية السعودية مثلا ليست كمشكلة المعلمين في بلاد عربية أخرى، إن المملكة حتى الآن لا تكتفي بنفسها داخليا في المعلمين بعامة، وفي معلمي ما بعد التعليم الابتدائي بخاصة، وقد

لا تتوافر للمملكة الأعداد المطلوبة من المعلمين في بعض المواد النظرية والعملية الفنية، وهذا لاشك يؤثر على الكفاية الداخلية للتعليم في المملكة. ونتوقع أن علاج هذا الأمر في المملكة يتطلب إجراءات معينة خاصة بها وبالتعاون مع الأقطار العربية الأخرى.

6 – البحث التربوي

عنى التقرير في أكثر من مكان فيه بالدعوة إلى تنمية البحث التربوي وتوثيق صلته بواقع التربية العربية. وليس لنا في هذا المقام ما نضيفه إلى الحديث عن أهمية التربية، ولكننا نود أن نؤكد بعض الأفكار الأساسية والخطوات الإجرائية بالنسبة لموضوع البحث التربوي ،وذلك على النحو التالي:

ـ أن البحث التربوي ليس غاية في ذاته وإنما هو الوسيلة الفعالة إلى تطوير الممارسات التربوية، وإنتاج معارف تربوية جديدة. ولذا يجب أن نقرن البحث دائما بالتطوير.

ـ أن تبذل الدول العربية جهودا مكثفة في شأن استحداث مبتكرات في التربية تناسب البيئة العربية، وأن تسعى بكافة الوسائل إلى نشر هذه المبتكرات وتبنّيها على أوسع نطاق.

ـ أن تخصص وزارة التربية والتعليم والهيئات التعليمية الأخرى نسبة لا تقل عن 2 % من موازناتها المالية لبحوث ومشروعات التنمية التربوية.

ـ أن تسعى كل دولة عربية إلى توفير الإمكانات البشرية القادرة على التصدي للمشكلات التربوية وبحثها بطريقة علمية.

ـ تحديد المشكلات والمعوقات التي يعانى منها نظام التربية في كل بلد عربي، ووضعها في نظام أولويات، والتصدي لمعالجتها ضمن خطة طويلة المدى وخطط قصيرة المدى.

ـ وإيمانا بأن التطوير التربوي يحتاج إلى مناخ يسمح بالتجريب فإننا نقترح أن تلحق بكل كلية تربية في العالم العربي مدرسة تجريبية تضم أقساما للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، تتحرر من الأنماط المتبعة في المدارس الأخرى ومن التبعية الإدارية التي تعيق تحقيق التطوير المنشود.

ثالثا: اقتراحات إجرائية: واستكمالا للحوار الذي دعا إليه التقرير فإننا نقترح ما يلي :

1 –أن تحلل المشكلات (التحديات كما تحدث عنها التقرير) التي تواجه الوطن العربي تحليلا أعمق، وأن تطرح لمعرفة الرأي فيها على قطاعات عريضة ومتنوعة في الوطن العربي وخاصة علماء الدين وعلماء الاجتماع ورجال الصناعة والتجارة والاقتصاد والسياسة .

2 –إن النظر في تحديد عناصر الاستراتيجية في صورة أسبقيات وأولويات محددة في كمها ونوعها ثم تحول الأسبقيات إلى خطة

عمل ذات مراحل، ذلك أن القارئ للتقرير في صورته الحالية وما ورد فيه من مشكلات وأسبقيات يعجز عن الإجابة عن السؤال بماذا نبدأ ؟ وما هي الخطوة الثانية ؟ وهذان سؤالان يجب أن تجيب عنهما أية استراتيجية في أي مجال .

3 –ويعد الاتفاق على نظام الأولويات في الاستراتيجية تعقد الدول العربية اجتماعات لمناقشة كل عمل من أعمال الاستراتيجية على حدة، ويدعى بكل اجتماع أكثر المختصين والممارسين اتصالا به، فيكون هناك اجتماع مثلا يخصص للتعليم الابتدائي، وآخر لتنويع التعليم الثانوي، وثالثا للتعليم التقني، ورابعا للبحوث التربوية، وهكذا .

5- نموذج للمجلد الخامس والمكون من ثلاثة أجزاء والمشتمل على مؤتمرات واجتماعات المهتمين بالتربية والتعليم في البلاد العربية .

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
والمؤتمر العام

المؤتمر العام
الدورة غير العادية الأولى
الخرطوم 29/7-2/8/1978
قرار رقم : م ع /د غ ع 1 / ق43

تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية

إن المؤتمر العام إذ يذكر بقرار المؤتمر الرابع لوزراء التربية العرب المنعقد في صنعاء (كانون أول/ ديسمبر 1972) بشأن تشكيل لجنة لوضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية .

وإذ يذكر بقرار المؤتمر العام بدورته الثالثة (1974) بشأن التقرير المبدئي الذي تقدمت به اللجنة وبقرار المؤتمر العام بدورته الرابعة 1976 بشأن تقرير اللجنة عن سير أعمالها، وما تضمنه القراران من تقدير لجهودها، والطلب إليها مواصلة مهمتها.

وأخذا بنظر الاعتبار توصيات المؤتمر الاستثنائي لوزراء التربية

العرب بشأن تقرير لجنة وضع استراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية .

وحرصا منه على توثيق التعاون بين الدول الأعضاء في ميدان التربية وعلى اتفاقها على استراتيجية عامة توجه أنشطتها في هذا الميدان وتربطها بالأهداف القومية للأمة العربية .

وعلى تقريري لجنة البرامج ، واللجنة العامة .

يقرر :

أولا

1 –التعبير عن الرضا بنهوض اللجنة بالمهمة المنوطة بها على وجه سليم وفقا لما حدده قرار المؤتمر الرابع لوزراء التربية العرب.

2 –التعبير عن الشكر لرئيس اللجنة ولأعضائها، وبخاصة من تولى منهم إعداد التقرير، والتقدير للجهود القيمة التي بذلوها على الرغم من الصعوبات التي واجهتها اللجنة .

3 –التعبير عن الشكر للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وللأمانة الفنية للجنة لما بذلته من جهد في تيسير مهمة اللجنة وللمفكرين والمسئولين العرب لإسهامهم بالآراء والمعلومات في الدراسات والندوات وغيرها .

4 –التعبير عن الارتياح لاهتمام الدول الأعضاء بالتقرير كما

بدأ في تعليقاتها عليه ومناقشتها لمحتوياته، ولاهتمام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كما بدأ في تقدير السيد المدير العام له وتقديره .

5 –اعتبار الاستراتيجية الموضوعة في التقرير أساسا صالحا لتطوير التربية في الوطن العربي على المستويات القطرية والقومية، والتأكيد على المزايا التالية فيها :

– كونها أول محاولة من نوعها في ميدان التربية العربية يتوافر لها الشمول والتكامل والمرونة لمعركتها على مدى ما بقى في القرن العشرين ويؤمل أن تكون رائدة لاستراتيجيات في ميادين أخرى في الحياة القومية.

– نظرتها إلى التربية في سياق المجتمع العربي في ماضيه وحاضره ومستقبله، الأصالة والتجديد، وما ينطويان عليه من الذاتية والابتكار .

– استناد التربية العربية فيها إلى الإسلام عقيدة ونظاما، وسعيا لاستيعاب أصوله ومبادئه وقيمه وفضائله باستمرار .

– قيام التربية في الوطن العربي على الأهداف القومية للأمة العربية وجعلها سبيلا إلى وحدتها وتقدمها وضمان الحياة الكريمة لأبنائها .

– التأكيد على ديمقراطية التربية واعتبارها حقا أصيلا للصغار

والكبار من الجنسين تلتزم الدولة بتوفيره وفقا لمبدإ تكافوء الفرص، بأوفى معانيه، وواجبا يلزم النهوض به لتنمية شخصية الإنسان العربي من جميع جوانبها، ولتقدم الأمة العربية .

– التأكيد على التجديد الشامل للتربية العربية في نطاق التنمية الشاملة في الوطن العربي وعلى المعيشة بينهما جنبا إلى جنب واعتبار الإنسان العربي أداة وغاية لهما .

– التأكيد على صلة التربية بإرادة التغيير في الأمة العربية، تنمية لها، وسبيلا إلى تحقيق أهدافها .

– التعويل على قومية العمل العربي في مجالات التربية والتنمية على السواء، وتوثيق التعاون فيهما ترسيخا لمقومات الوحدة وبلوغا لها .

– الاستناد إلى العلم والتقنية في التربية والتنمية، واستيعابهما منهجا ومحتوى، وإضفاء الخصائص القومية والإنسانية عليهما.

– الانفتاح على الحضارة المعاصرة بجوانبها السليمة والاستفادة من تجارب الشعوب وخبراتها، ومن تطور الفكر التربوي الحديث.

– التأكيد على مبدإ التربية المستديمة وجعلها سبيلا لتكوين المجتمع العربي المتعلم .

– احتواء التقرير على مسائل واتجاهات تربوية وحضارية من شأنها أن تثير التفكير وتدعو إلى الحوار المتصل .

6 –الطلب إلى اللجنة إعداد تقريرها للنشر بهيئة كتاب مطبوع مستفيدة من الملاحظات التي أبدتها تعليقات الدول الأعضاء ، سواء ما جاء منها في تعليقات أعضاء اللجنة أو في تقارير الدول العربية حول الاستراتيجية المعروفة على المؤتمر العام بدورته غير العادية الأولى، وخلال مناقشاته المتعمقة للتقرير، وبما يتفق ونهج التقرير واتجاهاته الرئيسية، ومسؤوليتها عنه والانتباه بشكل خاص، من بين الملاحظات إلى ما كان متعلقا بالوحدة العربية، وإبراز الفلسفة التي تستند إليها الاستراتيجية وطابعها العربي التربوي المتميز، والأهداف التربوية التي تشكل معالم هذه الفلسفة مستفيدة في ذلك من وثائق مؤتمر أبو ظبي، وبخاصة وثيقته الأساسية : آفاق جديدة في التربية من أجل التنمية، والمساهمة مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الإشراف على طبعه ونشره وتوزيعه على نطاق واسع، وفي الحوار الذي ينظم على المستويات القطرية والقومية لدراسة التقرير وما ينطوي عليه من مسائل التربية والتنمية في الوطن العربي. وتتولى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

ثانيا

دعوة الدول الأعضاء إلى :

1 – مواصلة الحوار وتعميقه حول التقرير في صورته النهائية وعن الاستراتيجية الموضوعية فيه، ونقده وتمحيصه بمشاركة الجامعات والمفكرين والمختصين في التربية وفي التنمية، والعاملين في ميادينها من المعلمين والإداريين والطلاب والمعنيين بشؤونها بين المواطنين عامة، والعاملين في أجهزة الإعلام وجعل ذلك الحوار سبيلا لإثارة الاهتمام بقضايا التربية والتنمية بجوانبها القومية، وإرادة لتطوير أنظمة التربية ولإغناء الفكر التربوي العربي، وإشراك المنظمة العربية فيه ، والسعي إلى التركيز في هذا الحوار ، بشكل خاص ، على إبراز دور الوحدة العربية ، والفلسفة التي تقوم عليها الاستراتيجية المطروحة، وارتباط الاستراتيجية القطرية بها ، وأساليب تنفيذها.

2 – العمل على تطبيق الاستراتيجية الموضوعة بتكييفها وتخصيصها للأحوال القطرية والخصائص المجتمعية، بقصد تطوير النظام التربوي وفقا لأهداف التنمية الشاملة ومطالبها، ووفقا للأهداف القومية للأمة العربية، ومن تطوير للتشريح والتمويل والإدارة في محتواها وأساليبها وأجهزتها والبحوث التربوية والتجارب، وإلى المساهمة الفعالة من قبل المعلمين والطلاب .

3 – الطلب إلى الجامعات وكليات التربية فيها بالذات وإلى مراكز البحوث التربوية بدراسة المسائل التربوية والتنموية ، كما عرضها التقرير النهائي ومن قبل كما عرضها التقرير المبدئي للجنة، وجعل هذه الدراسات سبيلا إلى تطوير النظام التربوي وتجديده من ناحية وإلى إغناء الفكر التربوي العربي منهجا ومحتوى من ناحية ثانية .

4 – مراعاة مطالب الاستراتيجية الموضوعة، على المستوى القومي وما تقتضيه قومية العمل العربي في ميادين التربية والتنمية من مسؤوليات بضمان انسجام الاستراتيجية المخصصة القطرية وإياها والاستجابة لمواجهاتها في تبادل المعلمين والطلاب والخبرات والخبراء والمساعدات الفنية، والمشاركة في وضع الخطط والبرامج والمشروعات على المستوى القومي وتوفير مقوماتها المادية والبشرية، وفي تنفيذها وتقويتها، ويشمل ذلك المشاركة في الموارد المالية اللازمة لها، وفي توفير المختصين العاملين في ميادينها.

5 – موافاة المنظمة العربية للتربية والعلوم بالبيانات والمعلومات عن نتائج الحوار والدراسات ونتائج تطور النظام التربوي وبرامج التجديد والمستحدثات، وعن المشاركة على المستوى القومي في تطبيق الاستراتيجية وتمكينها من التوثيق لهذه الجهود وتيسير تبادل المعلومات عنها، وجعلها سبيلا إلى إغناء الفكر والعمل القومي في ميادين التربية والتنمية.

6 – نموذج للمجلد السادس والمشتمل على التقرير المبدئي للجنة وضع استراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالنواحي التنظيمية لعمل اللجنة.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

لجنة وضع استراتيجية التربية في البلاد العربية

البرنامج المقترح للزيارات الميدانية والاجتماعات

العامة للجنة وضع استراتيجية تطوير التربية

في البلاد العربية

التاريخ	الاجتماعات	المشتركون
(1974) – أغسطس – سبتمبر	لبنان	أعضاء اللجنة
2 سبتمبر – 7 سبتمبر	بدوة تقرير اللجنة الدولية عن تطوير التربية	أعضاء اللجنة
8 سبتمبر 12 سبتمبر	الاجتماع العام الخامس للجنة في طرابلس	السيد الرئيس+ د مهري+د. بحاري
14 سبتمبر 24– سبتمبر	المغرب وموريتانيا	د عفيفي + العضو السادس
14 سبتمبر – 24 سبتمبر	السودان	السيد الرئيس+د بسام +د قدوره
18 سبتمبر– 5 أكتوبر	الكويت والإمارات والبحرين	د قدوره +د+ مهري
6 أكتوبر – 12 أكتوبر	عمان وقطر	السيد الرئيس+د بسام+العضو السادس
6 أكتوبر 11– أكتوبر	السعودية	السيد الرئيس وأعضاء اللجنة
1 نوفمبر – 7 نوفمبر	المؤتمر العام لليونسكو	د. بحاري+ د. عفيفي
8 نوفمبر – 18 نوفمبر	الصومال واليمن والشمالي واليمن الجنوبي	السيد الرئيس
19 نوفمبر – 21 نوفمبر	مصر	السيد الرئيس
23 نوفمبر – 24 نوفمبر	الأردن	السيد الرئيس
26 نوفمبر– 27 نوفمبر	العراق	السيد الرئيس
30 نوفمبر – 1 ديسمبر	سورية	السيد الرئيس
2 ديسمبر – 3 ديسمبر	لبنان	
4 ديسمبر – 10 ديسمبر	الاجتماع العام السادس للجنة في بيروت	السيد الرئيس
(1975) 28 يناير30– يناير	تونس	السيد الرئيس
31 يناير – 1فبراير	الجزائر	
2 فبراير – 8 فبراير	الاجتماع العام السابع للجنة في الجزائر	
15 ابريل – 25 ابريل	الاجتماع العام الثامن للجنة في طرابلس	
15 يونيه – 25 يونيه	الاجتماع العام التاسع والأخير للجنة في طرابلس	

ملاحظة : يضم إلى القائمين بأية زيارة ميدانية من تمكنه ظروفه من ذلك من أعضاء اللجنه

قائمة بالدراسات التي وردت إلى الأمانة الفنية للجنة

ر.م	اسم اللجنة	عنوان البحث
1	الدكتور سعد الحلال	الاتجاهات الحديثة في علم النفس والقضايا التطبيقية المعاصرة
2	الدكتور سعد إسماعيل علي	أوضاع المربين العرب
3	الدكتور.عبدالقادر يوسف	أعداد المربي العربي
4	الشاذلي العيتو ري	التربية بين التحديد والابتكار
5	د فتحي علي إبراهيم يونس	تدريس اللغة العربية
6	د. علي شعيب	التعليم التقني ومكانته في التربية
7	ريب محمود محمد	الكفاية الداخلية للتربية العربية
8	د. مسارع الراوي	العمل التربي العربي المشترك
9	د فاخر عاقل	التربية العربية الديمقراطية – التطبيق
10	د محمد عبد الفتاح القصاص	الثورة العالمية والتكنولوجية ومصاميبها العلمية في الوطن العربي
11	د ابوالفتوح رضوان	أهداف التربية العربية
12	د. عبدالعريز القوصي	النمو النفسي للناشئين
13	د.أحمد حقي الحلي	التربية والتعليم في الحصارة العربية والأساسية
14	د. محمد احمد العلام	مالية التعليم في البلاد العربية بين عقدين ١١٧٠-١١٨٠
15	د ناصر الدين الأسد	الأحوال الثقافية في الوطن العربي
16	د سيد عويس	التربية الحلقية
17	د اسحق أحمد الفرحان	التربية الإسلامية أهدافها وسماتها وتحديات العصر لها
18	د عمر التو مي الشيباني	مشروعات الإصلاح التربوي التي تمت في البلاد العربية
19	د.عمر الشيح	محتوى التربية العربية ووسائلها
20	د وهيب سمعان	الإدارة التعليمية في البلاد العربية
21	د. عبدالله عبد الدائم	السياسات التربوية العلوم والاستراتيجية التربوية
22	د.محي الدين صابر	نحو استراتيجية عربية لمحو ألامية وتعليم الكبار
23	د.محمد نوري شفيق	مقدمة في دراسة المحتمع العربي المعاصر
24	د سعيد التل	الخطوط العامة لسية مقترحة لأنشطة التعليم في أقطار الوطن العربي
25	د بشير البكري	احتياجات الريف العربي إلى التنمية المتكاملة

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
لجنة وضح استراتيجية التربية في البلاد العربية

المفكرون العرب

1 – الأستاذ الدكتور / حكمت هاشم كبير خبراء اليونسكو _ كلية التربية جامعة طرابلس (ج. ع . ل)

2 – الأستاذ الدكتور / محمد عماد الدين إسماعيل رئيس قسم علم النفس _ كلية التربية ـ ط طرابلس (ج . ع . ل)

3 – الأستاذ الدكتور \ سيف الدين فهمي جامعة طرابلس ـ ج . ع . ل

4 – الأستاذ الدكتور عبد الرزاق محي الدين رئيس المجمع العلمي العراقي ـ بغداد

5 – الأستاذ الدكتور عبد اللطيف البدرى عضو المجمع العلمي العراقي _ بغداد

6 – الأستاذ الدكتور سليم النعيمي

7 – الأستاذ الدكتور محمود الجليلي

8 – الأستاذ الدكتور صالح أحمد العلى

9 – الأستاذ الدكتور جميل الملائكة عضو المجمع العلمي العراقي ـ بغداد المجلس

10 – الأستاذ الدكتور أحمد حقي كلية التربية _ جامعة بغداد

11 – الأستاذ الدكتور \ رابع عماره

12 – الأستاذ الدكتور/ عمار الطالبي

13 – الأستاذ الدكتور/ عبدالله شريط

14 – حامية الجزائر/ الجزائر

15 – الأستاذ الدكتور/ إدريس شابور عميد كلية الآداب جامعة الجزائر .

16 – الأستاذ الدكتور/ أحمد طالب الإبراهيمي – وزارة الإعلام والثقافة / الجزائر

17 – الأستاذ / أبو زيد خميس – المدير العام للدراسات والبرمجة لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي / الجزائر .

18 – الأستاذ الدكتور/ أمجد طرابلسي – كلية الآداب جامعة الرباط – المملكة الغربية.

19 – الأستاذ الدكتور/ محمد الفاسي – رئيس مركز التنسيق بين اللجان الوطنية العربية لليونسكو/ الرباط/ المملكة المغربية .

20 – الأستاذ الدكتور/ محمد قدري لطفي

21 – الأستاذ الدكتور/ حمد كامل الباقر – كلية التربية جامعة الرياض المملكة العربية السعودية .

22 – الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم كاظم – عميد كلية

التربية قطر .

23 – الأستاذ الدكتور/ محمد نسيم رأفة – عميد كلية الآداب والتربية – جامعة الكويت

24 – الأستاذ الدكتور/ أحمد العباس – رئيس قسم التربية بكلية الآداب – جامعة الكويت

25 – الدكتور/ محمد ناصر العثمان – قسم التربية – جامعة الكويت

26 – السيد الأستاذ / حافظ الرجبالي – وزارة التربية – دمشق

27 – السيد الأستاذ/ نسيم الرفاعي – عميد كلية التربية – جامعة دمشق

28 – الأستاذ الدكتور/ فاخر عاقل – كلية الآداب – جامعة دمشق

29 – الأستاذ الدكتور/ محمد خير فارس – وكيل جامعة / دمشق

30 – الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حداد – وكيل جامعة دمشق

31 – الأستاذ الدكتور/ أحمد يوس الحسن – رئيس جامعة حلب

32 – الأستاذ الدكتور/ سليم ياسين – رئيس جامعة اللاذقية

33 – الأستاذ الدكتور/ خالد ماغوط – وكيل جامعة حلب

34 – الأستاذ الدكتور/ عصام جانو – وكيل جامعة اللاذقية

35 – الأستاذ الدكتور/ خليل السالم – رئيس المجلس القومي للتخطيط/ المملكة الأردنية الهامشية

36 – الأستاذ الدكتور/ سعيد التل – عميد كلية التربية/ الجامعة الأردنية/ عمان

37 – الأستاذ الدكتور/ محمد نوري شيق – وزارة التربية/ عمان

38 – الأستاذ الدكتور/ إسحاق الرحان – وزارة التربية / عمان

39 – الأستاذ الدكتور/ عمر الشيخ – مدير المناهج/ وزارة التربية/ عمان

40 – الأستاذ الدكتور/ عبدالله زيد الكيلاني – رئيس قسم علم النفس/ كلية التربية/ الجامعة الأردنية/ عمان

41 – معالي السيد/ بشير الصباغ – رئيس الكلية العلمية الإسلامية / عمان

خاتمة الكتاب:

عرض الكتاب الحالي لمجموعة من الموضوعات التي تجعل القارئ العربي بصفة عامة والباحث والمتخصص في التربية والتعليم بصفة خاصة على وعي ببعض النقاط الرئيسية في استراتيجية تطوير التربية العربية الأصلية الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1979 م ، وليثق أبناء العرب بخبرائهم بأن لديهم فكرا تربويا قيما يمكن من خلاله أن يكون للبلاد العربية شأن مع الدول المتقدمة.

لقد قدم الكتاب أفكارا ومقترحات تساعد في تقديم حلول لكثير من المشكلات التي تواجه التربية العربية، وكذا أشار إلى الأولويات والأسبقيات التي ينبغي على التربية الأخذ بها لإحداث التنمية الشاملة بالبلاد العربية.

إن أهم ما يميز الاستراتيجية أن اللجنة الفنية لم تتوقف بمجرد كتابة تقريرها وإنما تابعت عملها بالبحث عن وسائل تنفيذها بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإمداد البلاد العربية بالخبراء الذين يشرحون بنود الاستراتيجية للمسئولين عن التعليم.

وقام بالمراجعة خبراء لهم ثقلهم التربوي، وبدوافع عربية خالصة دون تدخل أو ضغط خارجي.

وجاء في نهاية الكتاب عرض لبعض النماذج من الوثائق التي

اعتمدت عليها استراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم عرض تلك الوثائق كنماذج للاجتماعات والمؤتمرات والمناقشات كما تمت في عقد السبعينيات من القرن الماضي و دون أي تدخل من محرري الكتاب ليقيِّم القارئ طريقة الخبراء في العرض والمناقشة ويستخرج الإيجابيات والسلبيات، إلا أنه ينبغي أن تقرأ هذه النماذج في ضوء الفترة الزمنية التي كتبت فيها.

المراجع

1 – الشريف، محمد أحمد وآخرون : **استراتيجية تطوير التربية العربية**، تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1979، ص ص 215 – 380.

2 – «مقدمة اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة وسائل تنفيذ استراتيجية التربية في البلاد العربية»، الرياض، 1979، المجلد الخامس(ج) ، ص ص 418 – 422.

3 – قمبر، محمود : «وسائل تنفيذ استراتيجية التربية العربية على الصعيد القومي»، الوثيقة رقم (5)، اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة وسائل تنفيذ استراتيجية التربية في البلاد العربية، الرياض، 1979، المجلد الخامس (ج) ، ص 246.

4 – إبراهيمي، محمد الميلي : **مقدمة مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995، ص ص 5،6.

5 – عبد الدايم، عبد الله : **مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995، ص ص 7 – 11.

6 – محضر اجتماع اللجنة الفنية لتحديث استراتيجية تطوير التربية العربية، طرابلس 27 – 30/ 12 / 2003.

7 – التقرير النهائي لاجتماع اللجنة الفنية لتحديث استراتيجية تطوير التربية العربية، الرباط 10 – 16/ 2 / 2004.

8 – اجتماع الخبراء الموسع لتحديث استراتيجية تطوير التربية العربية، القاهرة 25 – 27/ 5/ 2004.

9 – **مشروع تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية** (رؤى وآفاق جديدة)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج التربية، تونس، 2004.

خاتـمة :

هدفت سلسلة الكتاب التربوي» رؤى وأفكار « – المستنبطة من استراتيجية تطوير التربية العربية – بكتبها الخمسة إلى تثقيف القارئ العربي تربويا وتنمية وعيه بالتراث الإسلامي والعربي ، وزيادة ثقته في العلماء العرب في مجال التربية وأنهم عندما تتاح لهم الفرصة والإمكانات، يصدرون أعمال قيمة كاستراتيجية تطوير التربية العربية .

كما هدفت السلسلة إلى اطلاع الباحثين التربويين على واقع التربية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كجزء من تاريخ التربية العربية ، وإمدادهم بنماذج من الوثائق التي اعتمدت عليها السلسلة ، والتي توضح من خلال المناقشات والحوار تمتع الخبراء العرب بروح الديمقراطية ، والعمق العلمي ، والرغبة في الوحدة العربية.

إن قراءة هذه السلسلة قد تسهم في إعادة ثقة الشباب العربي في دينه ولغته ، في عصر كثر فيه الفضائيات واتسعت فيه شبكة الانترنت ، مما يهدد الهوية الإسلامية والعربية من كثرة ما يوجهه الغرب من سهام لها ، ومحاولته فرض ثقافته ولغته في عصر العولمة، حتى بات بعض الشباب العربي ينظر إلى الثقافة العربية بجملتها على أنها نوع من التخلف والرجعية .

ولقد حاول الكتاب الأول من السلسلة إلقاء الضوء على التحديات التي واجهت الأمة العربية في الماضي كالتجزئة ، وإضعاف اللغة العربية ، والتخلف وغيرها والتي عمد الاستعمار على غرسها في الدول العربية ، وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أن الأمة العربية كانت لها إرادة التغيير ، ونادت به ، وساعدها في ذلك توفر إمكانات طبيعية وبشرية وروابط قومية كاللغة والدين والتاريخ ووجودها في رقعة متصلة من الكرة الأرضية تتوسط بها قارات العالم القديم .

إن الإنسان العربي قد أراد التغيير قبل أن يملى عليه من الخارج ، وأدرك الخبراء أن التربية هي مفتاح ذلك التغيير ، ومن ثم حاولوا وضع استراتيجية لتطوير التربية العربية ، شارك فيها كثير من الخبراء والمؤسسات والجامعات العربية .

كما حاول الكتاب الثاني من السلسلة أن يذكر القارئ العربي بالماضي الحي للأمة الإسلامية ، وكيف أن الوطن العربي كان مهبطاً للديانات السماوية الثلاث، وكيف تأسس المجتمع الإسلامي بمبادئ التوحيد والنظرة الشاملة للإنسان ، وتنظيم المجتمع ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم استطاع تطبيق هذه المبادئ كواقع حي يمارس في مجتمع المدينة المنورة.

وإذا حاول الغرب أن يتهم العقل العربي بالتخلف والجمود ،

فإن الكتاب يرد عليهم بأنه كان للعرب ماض مشرف تميز بوفرة العلوم الدينية ، والحركة الأدبية ، والكتابات التاريخية والجغرافية، كما كثرت الترجمة والتأليف في الفلسفة ، فضلا عن التقدم في الرياضيات والفلك، و الكيمياء ، والطب والصيدلة ، والمخترعات والصناعات إلى غير ذلك من العلوم .

وكان للعرب الفضل الأكبر على الحضارة الغربية، حينما اقتبسوا كثيراً من العلوم العربية عن طريق مراكز الاتصال بين الحضارتين كقرطبة والأندلس وغيرهما ، وكان للعلماء العرب كابن سيناء والفارابي وابن رشد وغيرهم فضل السبق على غيرهم من علماء الغرب .

وإذا كانت الحضارة الغربية المعاصرة تتسم بالتقدم والتفوق، فانه تقدم في النواحي المادية، بخلاف الحضارة العربية التي تميزت بالتقدم المادي بالإضافة إلى التقدم في النواحي الإنسانية، فاتسمت الحضارة العربية بالنزعة الأخلاقية إلى جانب النزعة العقلانية ، وبالشمول والغنى، وباحترام العلم والعلماء ، والحرية الفكرية والأصالة والنقل إلى غير ذلك .

وعرض الكتاب الثالث للتحدي الأكبر الذي يواجه الأمة العربية وهو الاستعمار سواء كان بشكله العسكري والسياسي في الماضي أو كان بالشكل الاقتصادي في الحاضر ، وكيف أن

الأمة العربية واجهت ذلك التحدي بألوان من الصمود السياسي والثقافي والتربوي .

فلقد ظهر صمود الأمة في تمسكها بذاتيتها وعقيدتها في مسألة الصراع بين القديم والجديد (الأصالة والتجديد) ، كما ظهر في الحركات الوطنية وقيام كثير من الثورات الشعبية ، وتغلبها على معوقات الحركات الوطنية التي كان الاستعمار يعمل على دعمها، كما عملت التربية على أن يكون لها دور في هذا الصمود فحاولت بناء الإنسان العربي القادر على مواجهة هذا الاستعمار والعمل على تحرير البلاد واستقلالها .

كما عرض الكتاب الرابع لأهم المشكلات التربوية التي واجهت الأمة العربية في تلك الفترة (الستينات والسبعينات) كعدم وجود فلسفة واضحة وضعف الإدارة التعليمية والتربوية، وضعف الإنفاق على التعليم على الرغم من الجهود التي بذلت في هذا المجال ، والمشكلات المتعلقة بالتعليم الابتدائي ، والتعليم الثانوي وتنويعه، والتعليم الجامعي، ومحو الأمية وغيرها من المشكلات التي توضح دقة الخبراء في تشخصيها وتحديدها .

ولم يتوقف دور الخبراء العرب على تشخيص المشكلات وتحديدها بل وضعوا الحلول والمقترحات التي من شأنها التغلب على تلك المشكلات ومن بين تلك المقترحات : الأخذ بنظام

التعليم الأساسي، ومشاركة القطاع الخاص للدولة في الإنفاق على التعليم والاهتمام بالتعليم الفني ، والعمل على إيجاد مجتمع التعلم والاهتمام بكليات التربية وإعداد المعلمين، والعمل على إنشاء أقسام بكليات التربية لتخريج المتخصصين في الإدارة التعليمية، أو إنشاء معهد للإدارة، و التعاون العربي والدولي في مجال التربية إلى غير ذلك من المقترحات .

وعرض الكتاب الخامس لاستراتيجية تطوير التربية العربية من حيث مفهومها، ومبادئها ، وأولياتها، ومراحل تنفيذها ، ومرونتها ، ووسائل تنفيذها. كما عرض للجهود التي قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد إقرار الاستراتيجية من البحث عن وسائل تنفيذها ، ومراجعتها بعد مرور 16 عاما ، لتواكب الأحداث المستجدة ، وتحديثها مع مطلع القرن الحادي والعشرين .

وختم الكتاب الخامس بنماذج من وثائق الاستراتيجية لتعيش أخي القارئ مع اللجنة الفنية التي قامت بوضعها وكتابة تقريرها، وتدرك المرونة والعمق العلمي الذي تمتع به أعضاء اللجنة، وأنه قد تستنبط من تلك النماذج بعض الأفكار والرؤى الأخرى التي قد تكون غابت عن محرري السلسلة التي بين يديك.